



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الشعبة العلوم التجارية  
تخصص تجارة دولية

## اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجزائر

دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2014

تحت إشراف الدكتور: مخزومي لطفي  
المشرف المساعد الأستاذ: جوادي عصام

من إعداد الطالبة:  
خشخوش هاجر

### لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر (أ) - جامعة الوادي	د. بوشول السعيد
مشرفا و مقرارا	أستاذ محاضر (ب) - جامعة الوادي	د. مخزومي لطفي
مشرفا مساعدا	أستاذ مساعد (أ) - جامعة سوق أهراس	أ. جوادي عصام
مناقشا	أستاذ محاضر (أ) - جامعة الوادي	د. غانية نذير

السنة الجامعية : 2017/2016

# شكر

إن خير ما يستهمل به هو حمد المولى عز وجل على عطاياه ووافر آلائه، له سبحانه وتعالى الفضل والمنة،

أعان فيسر، ويسر فأعان.

أوجه جزيل الشكر و التقدير و الامتنان إلى:

إلى المشرف الدكتور مخزومي لطفي و المشرف المساعد: الأستاذ جوادى عصام الذين تفضلا بالإشراف

على هذا البحث و قدما لي كل النصح و الإرشاد في كل خطوة إلى أن وصل إلى صورته الحالية.

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة و إثراء هذه المذكرة

فلكم مني كل الثناء والتقدير

كما أشكر أولئك الذين لم يوفروا جهدا في بناء مستقبلي وبلوغي أسمى المراتب العلمية إليكم معلمي وأساتذتي في

مشواري الدراسي .

وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذا العمل .

راجية من المولى سبحانه وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء فإنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

هاجر

المخلص

## الملخص

تعتبر العلة الهولندية من بين أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر واحدة من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ( النفط) فالارتباط شبه الكلي للبلد من حيث صادرات المحروقات وتأخر القطاع الصناعي من أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل. جاءت هذه الدراسة محاولة لاختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجزائر حيث اعتمدت في ذلك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، إجمالي الصادرات و إجمالي الواردات من السلع و الخدمات، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للصناعة، معدل التضخم، و قد تمت الاستعانة ببرنامج 9 Eviews و برنامج 4.1 Micrifit لدراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك و قد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين كل متغيرات الدراسة. كما بينت نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL أن أغلب المتغيرات تتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و هو دليل على وجود آثار للإصابة بالعلة الهولندية في الاقتصاد الوطنية.

**الكلمات المفتاح:** العلة الهولندية، سعر الصرف افعلي الحقيقي، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك.

**الترميز الاقتصادي JEL-codes :** Q34,C32 , F14, Q 32, O14

**Absarct:**

The Dutch disease is one of the issues which has been raised about the Algerian economy since Algeria is considered as one of the rich countries with its natural resources (oil). Algeria's dependence on fuel exports entirely and delay of the industrial sector is one of the most important elements of such issues. This study is an attempt to test the phenomenon of Dutch disease in Algeria, where they adopted a set of economic indicators of the real effective exchange rate, the total exports and total imports of goods and services, per capita GDP, the added value of the industry, the rate of inflation. We has used the program of Eviews 9 and Micrifit 4.1 to study the stability and test the co-integration. It showed that the results of the co- integration test of a long-term relationship between all the variables of this study. The results shows the estimation of the model using the ARDL methodology that most of the variables cause the real exchange rate to rise, which is an evidence of the effects of Dutch disease in the national economy.

**JEL-codes:**Q34,C32 , F14, Q 32, O14

**Key words:** Dutch disease, the exchange rate real, the price of oil, the Algerian economy, co- integration.

## الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

I..... فهرس المحتويات

II III ..... فهرس الجداول و الأشكال

IV..... قائمة الملاحق

المقدمة ..... أ-و

1..... الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للعللة الهولندية

2..... تمهيد الفصل الأول

3..... المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعللة الهولندية

3..... أولاً: مفهوم المرض الهولندي و أسباب ظهوره

8 ..... ثانياً: النماذج المفسرة للعللة الهولندية

16..... ثالثاً: النظريات النيوكلاسيكية و علاقتها بالعللة الهولندية

19..... المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية علاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة

19..... أولاً: الدراسات السابقة حول الاقتصاد الجزائري

24..... ثانياً: دراسات سابقة حول اقتصاديات العالم الثالث

29..... ثالثاً: الدراسات السابقة على الدول المتقدمة

34..... خلاصة الفصل الأول

35..... الفصل الثاني: دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

36..... تمهيد الفصل الثاني

37..... المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

37..... أولاً: توصيف البيانات

44..... ثانياً: الأدوات الإحصائية و البرامج المستخدمة و تحليل النتائج

45..... المبحث الثاني: منهجية الدراسة و تحليل النتائج

45..... أولاً: منهجية و متغيرات الدراسة

52..... ثانياً: تقدير نموذج الدراسة و تحليل النتائج

62..... الخاتمة

69..... قائمة المراجع

72..... الملاحق

## فهرس الجداول

46	متغيرات الدراسة و مصادر البيانات	جدول رقم (01)
50	نتائج اختبار <b>ADF</b> و <b>PP</b> عند المستوى للبيانات المستخدمة في النموذج	جدول رقم (02)
51	نتائج اختبار <b>ADF</b> و <b>PP</b> عند الفرق الأول للبيانات المستخدمة في النموذج	جدول رقم (03)
52	اختبار التكامل المشترك باستخدام مقارنة <b>ARDL BOUNDS TEST</b>	جدول رقم (04)
53	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية <b>ARDL</b>	جدول رقم (05)
54	المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية <b>ARDL</b>	جدول رقم (06)
58	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج <b>ARDL</b>	جدول رقم (07)

## فهرس الأشكال

07	مخطط يوضح أثر الإنفاق	شكل (01-01)
07	مخطط يوضح أثر تنقل عوامل الإنتاج	شكل (01-02)
09	منحنى نموذج غريغوري 1976	شكل (01-03)
11	منحنى نموذج سالتز سوان 1950	شكل (01-04)
14	منحنى كوردن- نيري 1982	شكل (01-05)
36	منحنى سعر الصرف الفعلي الحقيقي ( بالنسبة للدولار الأمريكي لسنة 2010 )	شكل (02-01)
38	منحنى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ( بالأسعار الثابتة )	شكل (02-02)
39	منحنى صادرات السلع و الخدمات ( بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005 )	شكل (02-03)
40	منحنى واردات السلع و الخدمات ( بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005 )	شكل (02-04)
41	منحنى معدل التضخم (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي % سنويا)	شكل (02-05)
42	منحنى الصناعة: القيمة المضافة % من الناتج المحلي الإجمالي	شكل (02-06)
43	منحنى أسعار النفط العالمية ( معدلة للتضخم لسنة 2010 )	شكل (02-07)

## قائمة الملاحق

ملحق رقم (01) الإحصائيات المعتمدة في الدراسة

ملحق رقم (02) آثار العلة الهولندية على الاقتصاد

ملحق رقم (03) مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي

ملحق رقم (04) مخرجات برنامج برنامج **Micrifit 4.1**

# المقدمة

## المقدمة

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، فهناك بعض من هذه البلدان ممن تتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى (إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس) لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط و لموارد أخرى تعتبر كثيرة.

إن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف و المخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد يعتبر أمراً محيراً في تاريخ الاقتصاد العالمي، ففي القرن السادس عشر كانت مدنا مثل جنيف و أمستردام و لندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم آنذاك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعة النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة ( البرتغال) و مدريد (اسبانيا) و التي رغم من أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية و الفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية، وقد حاول علماء الاجتماع - قبل إعطاء تفسيرات اقتصادية للظاهرة- تفسيرها على غرار الفيلسوف و السياسي الفرنسي Jean Bodin 1576 الذي كتب: "الرجال الذين يمتلكون أرضاً واسعة و خصبة يعتبرون في العموم كسلاء، و عكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلاً بالضرورة و بالتالي حذراً، يقضا و ذؤوباً"

في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين هناك دول مثل اليابان و دول جنوب شرق آسيا ( كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ و سنغافورة) رغم أنها لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية إلا أن قوة اقتصادياتها و تنوعها تتجاوز اقتصاد دول أخرى تصنف من أغنى الدول من حيث توفرها على ثروات نفطية هامة على غرار معظم بلدان أفريقيا و الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية.

بينت العديد من البحوث و الدراسات الاقتصادية وجود علاقة ارتباط مباشرة و سالبة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي، و لعل أبرزها هي دراسة Sachs et warner 1995 اللذان وجدا الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام في سنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة 1971 حتى 1989، و على غرار Sachs et

warner 1995 نجد اقتصاديين آخرين يؤيدون هذه النظرية من بينهم (1998) Auty et Mikessel، (2000) Gylfasson و الذين يؤكدون على وجود علاقة سلبية مباشرة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي، و تأتي كل هذه النتائج لهؤلاء الاقتصاديين و آخرين لتغذي أطروحة نقمة الموارد الطبيعية و التي ظهرت مع نهاية الثمانينات في أعمال مجموعة من الاقتصاديين، من بينهم (1989) Gelb، (1990-2001) Mahon، (1992) (1990) Ranis .

و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى لعنة الموارد فالبعض يرى أن وفرة الموارد يمكن أن تؤثر سلبا على أداء قطاع المنتجات الصناعية الذي يتراجع إنتاجه و حجم صادراته، وبما أن هذا القطاع يخلق أثر خارجي ضروري للنمو، فإن انكماشه يساهم في خفض نمو الاقتصاد كما أن انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، الذي بدوره يؤثر سلبا على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية و يحول العمل و رأس المال خارج هذا القطاع.

و كون الجزائر قد ارتبط تاريخها الاقتصادي و السياسي منذ الاستقلال بالنفط، إذ كان و لا يزال للنفط الدور الأكبر في بنية هيكلها الاقتصادي، فكل اضطراب سلمي في أسعار النفط يؤدي إلى اضطراب بصادراتها، كون صادرات الجزائر هي صادرات ذات اتجاه واحد هو النفط (المورد الطبيعي) فأى خلل فيها قد ينعكس سلبا على مداخلها و بالتالي تأثير سلمي على أدائها الاقتصادي، غير أنه و مع مطلع الألفية الثالثة سجل العالم طفرة نفطية أخرى حققت منها الجزائر عائدات جد ضخمة لم تسجل من قبل، فعولت الكثير من الجهات على هذه العوائد لدفع عجلة النمو الاقتصادي فعمدت الجزائر في تبني برامج استثمارية لم يسبق لها مثيل، كل هذا جعل الاقتصاد الجزائري محل شبهة كونه أصيب بالمرض الاقتصادي الهولندي من جراء هذه لطفرة و الزيادة الكبيرة في العائدات الخارجية.

## 2. الإشكالية الرئيسية:

و على ضوء ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية: هل يعاني الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية ؟

### 3. الأسئلة الفرعية:

للتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. المقصود بالعلة الهولندية، و كيف ظهر هذا المفهوم ؟

2. ما هي أسباب ظهور هذا المرض الاقتصادي و ما هي الآثار التي يتسبب فيها ؟

3. الاقتصاد الجزائري كاققتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية، هل يعد هذا الاقتصاد مصابا بالعلة ؟

## 4. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية و كإجابات أولية تم تقديم الفروض التالية:

1.1. العلة الهولندية: يعبر المرض الهولندي على الاعتماد المفرط للاقتصاد على قطاع المورد الطبيعي لدرجة تخلق حالة من اللاتوازن في النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلباً على باقي القطاعات الاقتصادية ، و بالتالي سوء الأداء الاقتصادي.

2.1. ظهر هذا المفهوم عندما عمت حالة من الكسل و التراخي في الاقتصاد الهولندي جراء اكتشاف النفط فيها.

## 1.2. أسباب ظهوره:

- ضعف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الزراعة.
- الاعتماد على مورد طبيعي كأهم قطاع اقتصادي.
- غياب الرؤى و الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى بناء نموذج اقتصادي متوازن تسهم فيه جميع القطاعات الاقتصادية و يتم استثمار كل المزايا التنافسية التي يحوزها الاقتصاد.

## 2.2. ينجم عن هذا المرض الاقتصادي أثران هما:

- تنقل عوامل الإنتاج من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى هذا القطاع جراء حالة النشاط التي يعرفها.
  - غياب النشاط الاقتصادي المنتج و الاعتماد شبه الكلي على عوائد المورد الطبيعي.
3. الاقتصاد الجزائري كاققتصاد يعتمد على المورد الطبيعي ألا و هو النفط الذي يستحوذ على القسم الأكبر من الصادرات الجزائرية و نظراً للصدمات السالبة و الموجبة التي يشهدها الاقتصاد بسبب تذبذب أسعار النفط يمكن القول بأنه اقتصاد يعاني من بوارد إصابة بالعلة الهولندية.

## 5. مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع للمبررات التالية:

- الحدائة النسبية لهذا الموضوع و قلة الكتابات و الدراسات العربية في الموضوع.
- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص.
- تعدد جوانب الموضوع مما جعله شيقاً للبحث و الإثراء.
- كون الموضوع مرتبط بواقعنا الاقتصادي كون الجزائر بلد منتج و مصدر للنفط، ما جعله محل عدة مناقشات حول إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي.
- اختبار صحة فرضية تأثيرات العلة الهولندية في ظل معطيات الاقتصاد الجزائري.

## 6. أهداف الدراسة:

- يعد الغرض الرئيسي هو محاولة اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري.
- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم حول موضوع العلة الهولندية أو نقمة الموارد الطبيعية كما يصطلح عليه في بعض الدراسات.
- محاولة تحديد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد العلة الهولندية.
- محاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في شكل دراسة قياسية كهدف عملي من الموضوع.

## 7. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

- يعتبر موضوع المرض الهولندي من بين أهم المواضيع التي تناقش على المستوى الأكاديمي خاصة في الدول النفطية النامية منها و التي يبقى همها الوحيد الخروج من نقمة هذه الموارد، من خلال استغلالها لهذه الموارد بطريقة العقلانية تحدث من خلال نمو اقتصادها و تخرج من دائرة مفرقة الموارد الطبيعية و النمو.
- في ظل الاعتماد المستمر على المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري و الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من جراء التذبذبات التي تصيب هذا القطاع كل فترة، كان لابد من معرفة هل فعلا يتعرض الاقتصاد للمرض الهولندي.

## 8. الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

مكانيا: تختص الدراسة بالاقتصاد الجزائري.

زمانيا: تم تحديد إطار الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 1980-2014 باستخدام البيانات السنوية لهذه الفترة، و يعود سبب تحديد هذه الفترة لأنه في بداية الثمانينات أعطت الجزائر انطبعا بوجود بلد يتمتع بدرجة من التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي لاجتماعي، وقد اتسمت هذه الفترة بمستويات متواصلة من النمو الاقتصادي. غير أن الاقتصاد الجزائري كشف النقاب عن ضعفه الهيكلي في أعقاب الصدمة النفطية المضادة ( السالبة ) عام 1986 و قد أدى هذا إلى تراجع عائدات النفط مما أدى إلى تجميد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي و كان هذا بمثابة إعلان عن تراجع قطاع التصنيع في الاقتصاد.

## 9. المنهج و الأدوات المستخدمة:

انطلاقاً من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، و مراعاة لمتطلبات البحث العلمي، فقد تضمن إعداد هذا البحث عدة مناهج بحثية:

**1. المنهج الوصفي:** و هو منهج يعتمد أساساً على تجميع البيانات و المعلومات عن الظاهرة المراد دراستها، ووصفها و تحليل عناصرها، حيث اعتمد هذا المنهج فيما يخص الإطار النظري للموضوع و وصف كل المتغيرات التي تضمنتها الدراسة.

**2. المنهج التاريخي:** و الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، هو ما تجلّى في الجوانب المتعلقة بالعلّة الهولندية، وكذلك مراعاة للسمة التراكمية للبحث العلمي استخدم هذا المنهج في دراسة الأبحاث السابقة في الموضوع و تحليلها و معرفة نقاط الاختلاف و الالتقاء بينها و بين الدراسة الحالية.

**3. المنهج التحليلي (المنهج التكاملي في البحوث العلمية):** من خلال إدراج دراسة قياسية بهدف تحديد و قياس العلاقة بين المتغيرات المدرجة في الدراسة، باستخدام أدوات و أساليب التحليل الإحصائي و القياس الاقتصادي. من أجل التمكن من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة القياسية خدمة للهدف الرئيسي لها و محاولة الإجابة على التساؤل الذي تبنته الإشكالية الرئيسية لهذه المذكرة.

## 10. صعوبات البحث:

- في إعداد هذه المذكرة وُجِدَتْ بعض الصعوبات منها ما تعلق بالجانب التطبيقي حيث يوجد اختلاف بين قواعد البيانات في الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات محل الدراسة.

- في المراجع تم الاعتماد على الدراسات و المقالات التي أجراها الباحثين خاصة باللغة الأجنبية لندرة الكتب التي تتحدث عن الظاهرة و قلة المراجع العربية فيها، فتم بالإضافة إلى الدراسات و المقالات الاعتماد على التقارير و الأبحاث التي تصدرها المنظمات العالمية على غرار صندوق الدولي.

## 11. محتوى البحث:

تم إعداد هذه المذكرة اعتماداً على منهجية IMRAD بالنظر إلى أهداف المذكرة و للإجابة على إشكالياتها، و عليه تم تقسيم البحث إلى فصلين ؛ جاء في الفصل الأول بعنوان الأدبيات التطبيقية و النظرية للعلّة الهولندية، و يتضمن مبحثين المبحث الأول حمل عنوان الأدبيات النظرية للعلّة الهولندية، أما المبحث الثاني فهو بعنوان الأدبيات التطبيقية علاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة.

أما الفصل الثاني ف جاء موسوما بعنوان دراسة قياسية لاختبار ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014، وفيه المبحث الأول يتضمن الطريقة و الأدوات التي سيتم من خلالها إعداد الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني فقد خصص لمنهجية الدراسة التطبيقية و تحليل النتائج.

# الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للغة الهولندية

## تمهيد

إن مصطلح العلة الهولندية يعبر عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعي، و يسمى بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل و التراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، فهو يشير إلى المشكلات الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط و الغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي و أدت إلى تباطؤ كبير في نشاطات الصادرات التقليدية ( الزراعة، الصناعة التحويلية). و تعد أول إشارة لمصطلح المرض الهولندي ظهرت في مجلة economist البريطانية في 26 نوفمبر 1977.<sup>1</sup>

في هذا الفصل سأحاول التطرق للجانب النظري لموضوع العلة الهولندية أو المرض الهولندي كما يصطلح عليها في بعض الدراسات كمحاولة لإعطاء صورة عامة عن ماهية العلة الهولندية كظاهرة اقتصادية، و أهم النماذج المفسرة لها، فروضها، و علاقتها بالنظريات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فخصص لتحليل مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أو بعضا من جوانبه، و من ثم إيضاح أوجه الالتقاء و الاختلاف بين هذه الدراسات و الدراسات السابقة، و ما قد تتمكن هذه الدراسة من إضافته لجملة الدراسات في موضوع البحث.

<sup>1</sup> مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، العراق، ص 5-6.

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعللة الهولندية

يتضمن هذا المبحث تعريفا نظريا بالعللة الهولندية، أسباب ظهورها و العوامل المساعدة في ذلك، و الآثار الاقتصادية التي يخلقا هذا المرض الاقتصادي و النماذج التي سعت في تفسيره، و علاقة العلة الهولندية بالنظريات النيوكلاسيكية.

## أولا: مفهوم المرض الهولندي و أسباب ظهوره

## 1. تعريف المرض الهولندي

تعددت التعاريف لهذه الظاهرة، نذكر منها:

التعريف الأول: هو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما<sup>1</sup>.

التعريف الثاني: هو تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، هذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية.

التعريف الثالث: هو مفهوم يوضح العلاقة بين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية و انخفاض الإنتاج بالقطاع الإنتاجي.

التعريف الرابع: هو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية ( غير المتجددة) الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي و ظهور نتائج سيئة للتنمية و العكس<sup>2</sup>.

## 2. أسباب ظهور العلة الهولندية

إن الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تلقى طلبا في الأسواق العالمية من شأنه خلق ثروة ناتجة على الأنشطة الريعية التي يؤديها الاقتصاد و التي تؤدي إلى تعطيل قوى العمالة و الأنشطة الاقتصادية و بالتالي مقومات التنمية و النمو لأي بلد؛ و فيما يلي نورد أسباب ظهور هذه العلة:

<sup>1</sup> كريستين ابراهيم-زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003، ص:150.  
<sup>2</sup> محمد رمضان، أسعار النفط و الحاجة إلى الموارد و لعنة الميزانية الصفرية، يوليو 2012، متاح على الموقع <http://blogs.mubasher.info> تاريخ الإطلاع: 2017/01/27، ص:08.

## 1.2. اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام (لعنة الموارد):

تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي و انخفاض حجم الصادرات خارج المورد الطبيعية و تغير في تركيبة هذه الصادرات خاصة صادرات المنتجات الصناعية و صادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup> فمن الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة مثل النفط، سوف يؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط، الذهب، البن، ... قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول. تشير التجارب الدولية إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وأن كانت الأخيرة تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولاراً، كما لم تتركز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد، على العكس تماماً فإن كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جداً في الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت أن ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث أصبح في قائمة دول العالم الصناعي، الوضع لا يختلف أيضاً في سنغافورة التي أصبحت تولد دخلاً للفرد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وبدون موارد طبيعية أيضاً.<sup>2</sup>

## 2.2. زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي:

يحدث هذا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات أو الإيرادات المالية للمورد الطبيعي الذي تعتمد على تصديره كمنتج رئيسي مما يجعلها عرضة للعديد من المشكلات نظراً لعدم قدرتها على التحكم في توقيت تحقيق هذه الإيرادات و هو ما يصعب عليها عملية التخطيط الاقتصادي.

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة 2011/2014، ص: 09.

<sup>2</sup> محمد ابراهيم السقا، لعنة الوفرة النفطية في الكويت، مدونة اقتصاديات الكويت و دول مجلس التعاون، أكتوبر 2009، متاح على الموقع:

### 2.3. ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجيا مفاجئ:

أسهم التقدم التكنولوجي وإدخال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج و التصنيع في تقليص تكلفة و العمل على زيادة الأرباح نظرا لما توفره الآلات و المعدات الحديثة من سرعة و دقة في الإنتاج، وهو ما أدى إلى ازدهار و بروز قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد الذي يشهد هذه الفورة التكنولوجية. أمرا لا مفر منه ما لم يتم وضع سياسات محددة.

هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها، وهذا يتوقف على ما إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا.

و على الرغم من اختلاف و تنوع مصادر الأموال الأجنبية إلا أنها تصب في جوهر واحد و هو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.<sup>1</sup>

### 3. العوامل المساعدة على ظهور العلة الهولندية

إلى جانب الأسباب هناك أيضا عوامل مساعدة على ظهور العلة الهولندية، و هي<sup>2</sup>:

#### 1.3. فشل السياسات الاقتصادية:

في أغلب الدول التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي، لم تكن هناك أهداف و استراتيجيات واضحة للتنمية فلم توجه الموارد الطبيعية بالقنوات التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية التقليدي الذي يعاني من البطء في النمو، هذا الأخير يرجع سبب بطئه في النمو لعدم خلق التكافؤ بين الحاجات الاستثمارية للقطاعات التقليدية و إيرادات الموارد الطبيعية. هذا التكافؤ يمكن الاقتصاد القومي من التحرك و السير نحو مرحلة النمو الذاتي و إجراء تغييرات بنوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة و سوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية.

<sup>1</sup> بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف و أسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، سنة 2010/2011، ص: 51-52

<sup>2</sup> خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة، 200-2012، مذكرة ماستر، جامعة المدية، السنة 2013/2014، ص: 16-18.

## 2.3. الارتباط الوثيق بين الثروة و السلطة:

إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، و لذلك فإنها لا تؤدي إلى خلق خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل لابد أنها تؤدي إلى خلق اتجاهات و مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية، و هذا الوضع "وضع البلدان النامية على متن عجلة من نار" ( شكسبير ).

## 3.3. ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة:

إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش و التبعية، و بعد بروز الحركات التحررية في منتصف القرن العشرين في أغلب البلدان النامية انتهجت هذه البلدان النظام الاشتراكي فكانت الدولة هي المصدر الوحيد الذي يوفر الحاجيات الأساسية للفرد، إذ أنه من المفترض أن الإنسان من خلال مساهمته و إبداعاته و عمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، و من خلال عوائد مساهمته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون الاتكال على الدولة فحالة الاتكالية على الدولة تمثل أحد أراضى المرض الهولندي<sup>1</sup>.

## 4. الآثار الاقتصادية للعبة الهولندية

يؤدي تدفق الإيرادات الريعية إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد، و لتحديد أثر اللعبة الهولندية لابد من تتبع أثرين<sup>2</sup>:

1.4. أثر الإنفاق: إن حدوث قفزة في صادرات نפט بلد- اكتشف فيه النفط- يرفع الدخل في البداية مع تدفق الصرف الأجنبي فإن أنفق الصرف الأجنبي كله على الواردات فإن ذلك لن يكون لها تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد و ذلك بالنسبة إلى السلعة المنتجة محليا. و لكن لنفترض أن النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة و ينفق على سلع محلية غير متداولة. إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان الصرف الاسمي للبلد ثابت عن طريق البنك المركزي أو مرن.

1.1.4. في حالة سعر الصرف الثابت: فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض العملة في البلد، و يؤدي الضغط من الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، و ذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، أي

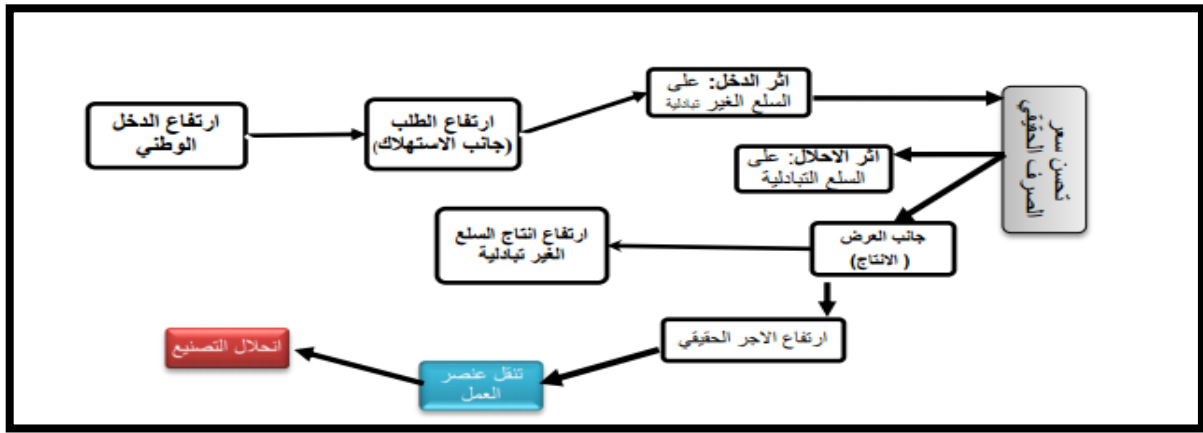
<sup>1</sup> مايج شبيب الشمري، مرجع سابق، ص: 8-9.

<sup>2</sup> كريستين ابراهيم-زادة، مرجع سابق، ص 50-51.

أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشتري سلعا و خدمات حقيقية في الاقتصاد المحلي أقل مما كانت تفعله من قبل.

2.1.4. في حالة سعر الصرف المرن: فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، و هو ما يعني ضمنيا أيضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي و ليس في الأسعار المحلية ، وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع قيمة قدرة صادرات البلد على المنافسة، و من ثم يسبب انكماش قطاع الصادرات التقليدية؛ هذه العملية كلها تسمى: أثر الإنفاق.

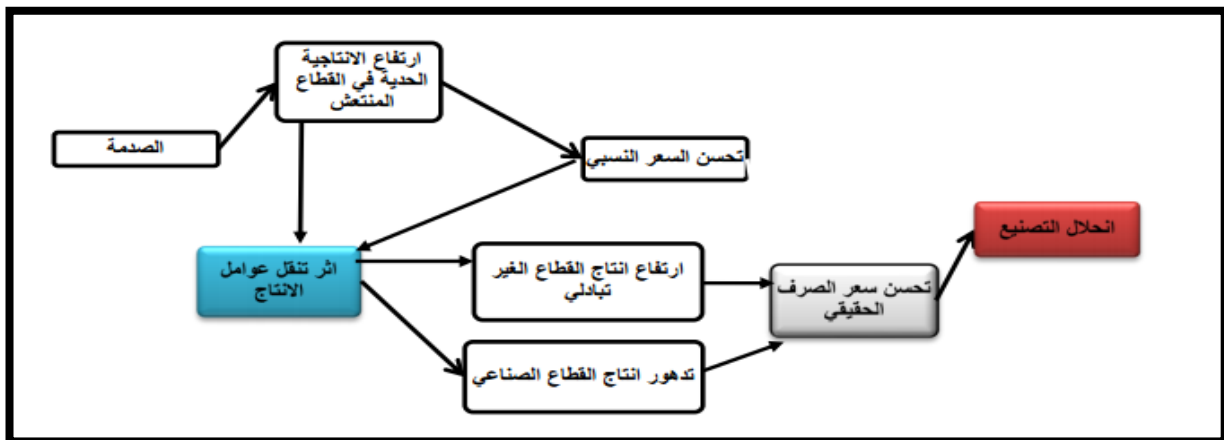
الشكل رقم(01-01): يمثل أثر الإنفاق



المصدر: دقيش مختار، اللعبة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، ص: 11

2.4. أثر حركة الموارد: في الوقت نفسه تتحول الموارد (رأس المال و العمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي و قطاع النفط المزدهر، و يؤدي هذان التحولان إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات المتعثر حينذاك. و هذا ما يعرف بأثر حركة الموارد.

الشكل رقم(01-02): يمثل أثر حركة عوامل الإنتاج



المصدر: دقيش مختار، اللعبة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، ص: 14

ثانياً: النماذج المفسرة للعللة الهولندية

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة و أسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، خاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، و قد ظهرت هذه النماذج ابتداء من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975؛ و تأتي نظرية المرض الهولندي في إطار التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية التي تعتبر وفقاً لآراء بعض الاقتصاديين مصطلحاً للتعبير عن الأداء الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد.

تؤسس نظرية العلة الهولندية<sup>1</sup> قاعدتها على فكرة هيمنة التنافسية التامة و الصافية على مستوى الأسواق. هذا يقودنا إلى القول بأن كل عوامل الإنتاج المتوفرة و بكميات محددة إذن هي مشغلة بصفة كلية و عقلانية تحت قيد طريقة الإنتاج. هذه التقنية تعتمد أصلاً على المزج بين عاملي إنتاج: العمل و رأس المال اللذين يتصفان بانعدام التنقل على المستوى الدولي؛ أكثر من ذلك يتصف رأس المال بأنه عاجز عن التحرك حتى بين القطاعات الاقتصادية داخل البلاد، أما عنصر العمل فإنه حر التنقل بين القطاعات الاقتصادية، و تفترض النظرية أن الاقتصاد مفتوح لحد متقدم أمام التبادل الدولي فهو مع ذلك لا يؤثر على الطلب و العرض الدوليين لأن حجمه صغير حتى يحقق التأثير المطلوب.

كما أنه لظاهرة العلة الهولندية آلية عمل، يمكن إيجازها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- نمو الصادرات في قطاع الموارد غير المتجددة كالبترو، و هذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة.
- سعر الصرف الحقيقي للبلد يرتفع، و الذي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية لصادرات البلاد.
- انخفاض الواردات بقوة، و ذلك نتيجة لانخفاض عائدات الدولة و التي سببها قلة الصادرات الراجع إلى ارتفاع أسعار الصرف و عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى ضعف القطاعات الصناعية الأخرى في البلاد.

<sup>1</sup> دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، السنة 2010/2009، ص: 17.

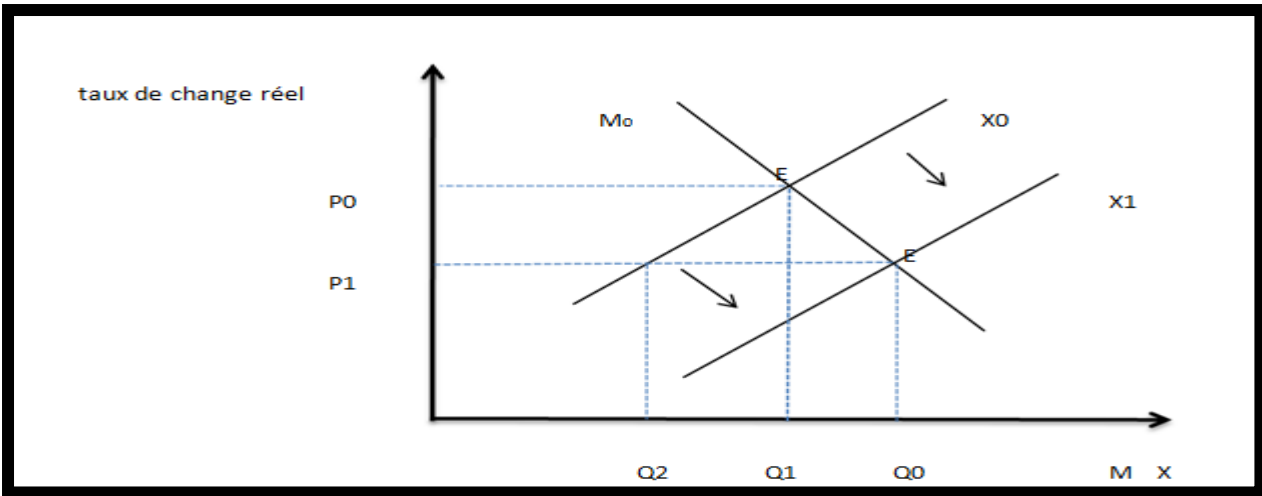
<sup>2</sup> بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، النسخة 2013/2014، ص: 97.

1. نموذج غريغوري<sup>1</sup> 1976

الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و خاصة قطاع المنتجات الصناعية ؛ في الفكرة التي تناولتها أعمال gregory سنة 1976 حيث اهتم هذا الاقتصادي في دراسته بالتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الكبير الذي شهد قطاع المناجم، حيث وضع نموذجا مبسطا وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات و الطلب على الواردات.

و خلاص غريغوري إلى أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات و بالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، و ينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أ ارتفاع في معدل التضخم المحلي، و يمكن توضيح نموذج غريغوري كما يلي:

الشكل رقم (03-01): منحنى بياني يوضح نموذج غريغوري 1976



La Source :R.G.Gregory,some implications of the growth of the mineral sector,the australian journal of agricultural economics, august 1976.p :74.

المحور الأفقي: حجم الصادرات و الواردات Q.

المحور العمودي: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

الصادرات : ممثلة في المنحنى X.

<sup>1</sup> Nadoumtara Nakoumde, Boom pétrolier et risque d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable. 05 sept2008.<http://tei.archives-ouvertes.fr/tel00318804>. 14/02/2017,p :67

الواردات: ممثلة في المنحنى M

يرى غريغوري من خلال هذا النموذج أن اكتشاف المورد الطبيعي يؤدي إلى زيادة في حجم الصادرات، فينتقل منحنى الصادرات من  $X_0$  إلى  $X_1$  و هو يعبر عن الزيادة في حجم الصادرات ( $\Delta X$ ) الناتجة عن هذا المورد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية التجارية (التبادلية) مقارنة بالسلع الأجنبية و يقلل من تنافسيتها و بالتالي ينتقل الطلب إلى السلع الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة في حجم الواردات بمقدار  $\Delta Q = Q_2 - Q_0$  أي من النقطة E إلى النقطة E' و هو ما يؤثر سلبا على حالة الميزان التجاري للبلد من خلال تراجع النشاط الإنتاجي ( خارج القطاع التوسعي) سبب انخفاض سعر صرف عملة البلد و هو السبب الرئيس في العلة حسب تحليل غريغوري .

## 2. نموذج سالتز - سوان:

قدم هذا النموذج سنة 1950<sup>1</sup>، حيث يركز على الفرق بين السلع و الخدمات القابلة للتداول و غير القابلة للتداول، و يستند في ذلك على ثلاث فرضيات هي:

دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع:

- سلع قابلة للتصدير X

- سلع قابلة للاستيراد m

- سلع غير قابلة للتداول n

- يتم تحديد سعر السلع القابلة للتداول  $m, X$  على التوالي  $p_m, p_n$  عن طريق السوق الدولية بناء على سعر الصرف الاسمي، أما سعر السلع غير القابلة للتداول  $p_n$  يتم تحديدها عن طريق السوق المحلية بناء على الطلب و العرض.

- توجه السلع المستوردة و السلع غير التبادلية نحو الاستهلاك النهائي و لا تستخدم في العملية الإنتاجية أما السلع المعدة للتصدير تصدر كليا و لا تستعمل داخليا.

<sup>1</sup> بلقربون مصطفي، مرجع سابق، ص: 102-104.

\*السلع التبادلية: هي جميع ما يتم إنتاجه داخل دولة ما و هي قابلة للاستيراد و التصدير.

\*\* السلع غير التبادلية: هي تلك السلع التي لا تتعدى حدود الدولة مثل: الأراضي، عقارات، سكنات...



ارتفاعا نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، و بعد فترة من الزمن تعرف الأسواق الدولية تغطية كبيرة من هذه السلع مما يؤدي إلى ثبات أسعارها و تراجع إنتاج هذه السلع الذي يعود بالسلب على ميزانية الدولة مما يؤدي على انخفاض النفقات التي تؤثر على الطلب الخاص بالسلع غير التبادلية و يتم توضيح ذلك من خلال الشكل بانتقال خط الميزانية من HG إلى HJ ، و هذا التراجع في الأسعار يبين مدى تأثير ازدهار قطاع على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

### 3. نموذج كوردن نيري<sup>1</sup>

قدم و.م. كوردن و ج.ب. نيري سنة 1982 نموذجا أكثر عمقا و توسعا من نموذج غرغوري 1976 أطلق على هذا النموذج تسمية: النموذج الأساسي و ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات:

أولا: القطاع المنتعش و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية ، ثانيا: القطاع المتأخر يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعة و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي، ثالثا: القطاع المحمي أو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري يتمثل في قطاعات الخدمات، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها، و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب<sup>2</sup>.

يتناول هذا النموذج بالتحليل الطريقة التي تؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد و هذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، و قد بينت أغلب الدراسات التي تناولت أثر انتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد- و التي عرفت بأدبيات المرض الاقتصادي الهولندي- أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية ( ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و تراجع العمالة و الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، و يحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثرين مهمين هما أثر حركة الموارد و أثر النفقات ( الإنفاق).

في المدى القصير فإن لانتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، أثر نقدي هام يؤثر أيضا على سعر الصرف الحقيقي.

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 17-20.

<sup>2</sup> Sabria CHIKH-AMNACHE, le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne, Doctorat en sciences économiques, l'année 2015,P : 15.

النموذج الأساسي: يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، و قد توصل كوردن أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني، و هما أثر النفقات و أثر حركة الموارد<sup>1</sup>.

**أثر النفقات<sup>2</sup>:** يحدث هذا الأثر بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B و إذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، و إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، و هذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع N و ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من  $D_0$  نحو  $D_1$  و بالتالي ارتفاع الأسعار  $P_n$  و تحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N.

**أثر حركة الموارد:** يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عليه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B و يؤدي هذا التأثير حسب كوردن إلى أثرين مهمين :

1. حركة العمالة ( اليد العاملة) تحرك المنحنى من القطاع L نحو القطاع B و يخفض إنتاج القطاع N و هذا يدعى التراجع المباشر للقطاع الصناعي لأنه لم يكن بإشراك القطاع N و لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي<sup>3</sup>.

هذا الأثر هو عبارة عن حركة العمالة من N نحو B بسعر صرف ثابت و يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من  $S_0$  إلى  $S_1$  (انخفاض إنتاج القطاع N بسبب تحول الموارد نحو القطاع B) و بالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الذي يوجد أثر الإنفاق و يظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى  $D_2$ .<sup>4</sup>

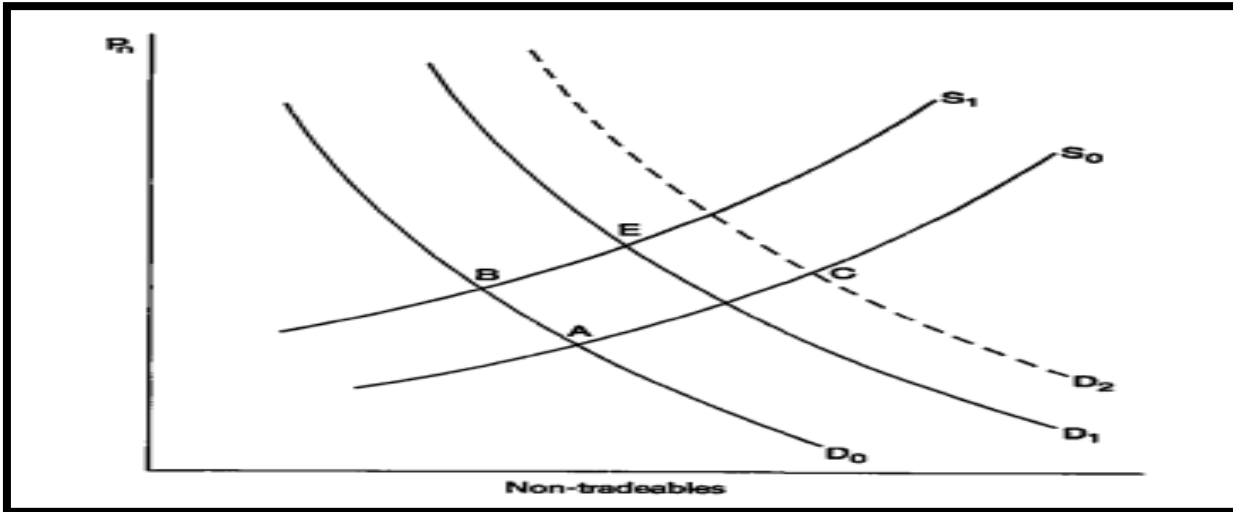
<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 16-17 .

<sup>2</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 16-17.

<sup>3</sup> W.M.Corden, Booming sector and dutch disease economics : survey and consolidat, oxford economic paper, p:361

<sup>4</sup> نفس المكان .

شكل رقم(05-01):منحنى بياني يوضح نموذج كوردن- نيري سنة 1982



La Source : W.M.Corden, Booming sector and dutch disease economics : survey and consolidation, oxford economic paper, p:361

و يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع N و بالتالي ظهور ما يسمى بالأثر غير المباشر لتراجع القطاع الصناعي و الذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر L نحو القطاع B و يلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية، حيث أن أثر الإنفاق يتجه للزيادة أثر حرمة الموارد يجعله ينخفض.

كما أشار كوردن لوجود حالة خاصة و التي تتميز انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، و هي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد، و في هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر الإنفاق، كما يشير كذلك إلى الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج، و في وضعية مثل هذه فإن اللعبة الهولندية سوف تؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي و تراجع القطاع الفلاحي.

أما من الناحية التوزيع القطاعي فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L، و هذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للعبة لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دولياً يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، و هذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع و

الخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، و هذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً، و تزيد من اعتماد الاقتصاد على الاستيراد. و يرى الاقتصاديان كوردن و نيري أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين ( النفقات و حركة الموارد) بالنسبة للآخر تعتمد على عدة متغيرات، أما فعالية أثر الإنفاق فإنها تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد، و أما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثافة استخدام عامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلاً بكثافة استخدام رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر الإنفاق سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين معا ينتج ما يلي:

- ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي.
- ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة ( البناء و الخدمات).
- انخفاض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي<sup>1</sup>.

كذلك تعتبر أعمال (1986) J.P.Neary et S.Van Wijnbergen من بين النماذج النظرية التي عالجت الأثر النقدي لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد و يدمج هذان الاقتصاديان بالإضافة إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد- و الذي تم تمثيله بالتوازن في سوق السلع غير التبادلية- جانبا نقديا يتمثل في سوق النقد، فبالنسبة للجانب الحقيقي فإن تأثير الانتعاش ينتقل للاقتصاد بواسطة أثري حركة الموارد و النفقات، أما في الجانب النقدي يرتفع الطلب على النقود نتيجة زيادة الدخل الحقيقي.

و قد توصل هذان الاقتصاديان أنه في إطار اقتصاد مفتوح و مهما كانت طبيعة نظام الصرف المطبق، فإن الأثر النقدي أو أثر السيولة يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، و في حالة نظام الصرف المرن فيصحب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نمواً في معدل التضخم.

إن أغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد، تنصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي و يؤثر كذلك على عرض

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص:17-18.

النقود بزيادة تراكم احتياطات الصرف الرسمية، و يمثل هذا الأثر النقدي و الذي يضاف لكل من أثر حركة الموارد و أثر النفقات و التي كلها تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.<sup>1</sup>

و سواء الآثار الحقيقية للمرض (أثر حركة الموارد و أثر النفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية و ميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا.<sup>2</sup>

### ثالثا: النظريات النيوكلاسيكية و علاقتها بالعللة الهولندية

#### 1. نظرية ريزنسكي<sup>3</sup>

جاء بما الاقتصادي Rybczynski سنة 1955، و التي يدرس فيها أثر زيادة عامل من عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، فهي تدرس التأثير في التغير الهيكلي للاقتصاد نتيجة زيادة عامل إنتاجي محدد ( العمل أو رأس المال). أي استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين يؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى؛ و يمكن تطبيق هذا التحليل على ظاهرة العلة الهولندية، حيث أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال و كذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقاهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير و هو ما يعرف بأثر انتقال عوامل الإنتاج و نتيجة لذلك تتأخر القطاعات الإنتاجية و يعرف هذا بظاهرة اللاتصنيع.

#### 2. نظرية النمو المفقر لباجواتي<sup>4</sup>

جاء بما الاقتصادي باجواتي و هي تركز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، و تنص على أنه كل تحسن في صادرات بلد ما سلعة ما قد يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا القطاع من منتج معين يقوم بإنتاجه و هذا في البداية ينعكس بالإيجاب على اقتصاد هذه الدولة بحيث يرتفع

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 21-22.

<sup>2</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 43.

<sup>3</sup>Marcus M.Opp ,Hugo F.Sonnenschein and others, Rybczynski's theorem in the Heckscher-Ohlin world Anything Goes, journal of international Economics,2009, P:137-142.

<sup>4</sup>Nadoumtara Nakoumde, Boom pétrolier et risque d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre

<sup>4</sup>g'en'eral calculable. 05 sept2008.http://tei.archives-ouvertes.fr/tel00318804. 14/02/2017

الدخل القومي و كذا الفردي و يرتفع سعر صرف هذا البلد، و لكن سرعان ما تصبح هذه السلعة غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل السلع المستوردة هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى يؤدي هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي، و أكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض، و ينتج عن هذا التناقص ظهور نوع من التناقص فمن جهة زيادة الموارد و من جهة أخرى تناقص النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى و هذا ما يعرف بفخ النمو المفقر.

### 3. نقاط الالتقاء و نقاط الاختلاف الفرق نظرية العلة الهولندية و النمو المفقر

يحتوي تحليل باجواتي على نقاط التقاء مع نظرية العلة الهولندية، و هي تتمحور أساس حول المبادئ التي تقوم عليها هاتين النظريتين: أن عملية تطوير ثروة جديدة تؤدي بالعكس إلى إفقار الاقتصاد و تراجعها. إذا كان هذا الإفقار في نظرية النمو المفقر تظهر من خلال انخفاض الدخل الحقيقي، و بالعكس يترجم في نظرية العلة الهولندية في انخفاض إنتاج المنتجات التجاري التي تختلف عن تلك التي تظهر في القطاع المهمين بالشكل الذي يصبح فيه الدولة تابعة بطريقة شبه كلية لثروتها الطبيعية الوحيدة. كما أن الاختلالات القطاعية غائبة في نظرية النمو المفقر لباجواتي ، و على مستوى الفرضيات على خلاف نظرية النمو المفقر فإن نظرية العلة الهولندية أنشأت تحليلها على فرضية الدول الصغيرة<sup>1</sup>.

و تتمثل نقاط التشابه بين النظريتين في التوصيات التي تقدمها بالنسبة للسياسات الاقتصادية، فقد استعملت نظرية النمو المفقر كحجة لتوصية الدول السائرة في طريق النمو لتبني استراتيجيه تقوم على أساس تخفيض صادراتها من المواد الأولية التي تمثل ميزتها التفاضلية الطبيعية و لتطوير المنتجات التي تحل محل الواردات. تعتبر هذه الإستراتيجية التي تدعى التصنيع عن طريق إحلال الواردات الطريقة التي تمكن الدول المصدرة للمواد الأولية الهروب من النمو المفقر.

<sup>1</sup> Jean philippe koutassila, le syndrome hollandais : théorie et vérification empirique au congo et au cameroun, université montesquieu, France,p :4-5, get.u-bordeaux4.fr, 04/03/2017.

و بالعكس فإن دخول الدول السائرة في طريق النمو إلى السوق العالمية عن طريق صادرات المواد الأولية ليس موضع إشكال، بل المشكل الحقيقي يكمن في استعمال العوائد الخارجية المتهاطلة بقوة في قطاع مصدر. و بهذا يوصي نموذج المرض الهولندي بضرورة التعقيم الإداري لهذه المداخل الخارجية عن طريق إيداعها بالخارج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خاير فاتح، مرجع سابق، ص: 30.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية علاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة

عملا بما تمليه منهجية IMRAD المعتمدة في هذه الدراسة فقد تم تخصيص هذا المبحث لعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من هذا البحث ذلك أن البحث العلمي يتسم بمبدأ التراكمية في العلم إذ لا يمكن بناء بحث علمي بمنأى عن الأبحاث السابقة أو إغفال جهود الآخرين بل أن من شروط الإجابة على الإشكالية في الأبحاث العلمية توضيح العلاقة بين إشكالية البحث و التراث العلمي.

و عليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري، اقتصاديات بعض الدول النامية، وبعض الاقتصاديات المتقدمة، ومحاولة إبراز نقاط الالتقاء و الاختلاف بين ما تضمنه الموروث العلمي و ما تحاول الدراسة الحالية تقديمه.

## أولا: الدراسات السابقة حول الاقتصاد الجزائري

1. دراسة شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، جاءت الدراسة لتحديد هل يعاني الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد، وقد استند الباحث إلى آراء عدة اقتصاديين من بينهم

1995 Sachs et Warner و 2000 Gylf fasson والذين يؤكدون على وجود علاقة سلبية مباشرة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي و تأتي كل هذه النتائج لهؤلاء الاقتصاديين و آخرين لتغذي أطروحة نقمة الموارد الطبيعية و التي ظهرت مع نهاية الثمانينات في أعمال مجموعة من الاقتصاديين من بينهم: 1989 Gelb و Ranis و 1990 و Maho 1992 و (1990.2001) Auty ، و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى نقمة الموارد الطبيعية، و تنقسم التفسيرات إلى<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 72-164.

- تفسيرات اقتصادية: و التي تتمثل في كل من:

- نظرية المرض الاقتصادي الهولندي و التي مفادها أن وفرة الموارد تؤثر سلبا على أداء قطاع المنتجات الصناعية الذي يتراجع إنتاجه و حجم صادراته ، و بما أن هذا القطاع يخلق أثر خارجي ضروري للنمو، فإن انكماشه يساهم في خفض معدل نمو الاقتصاد.

- دورية السياسة المالية: أي أن الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول المصدرة للنفط يعود إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصددمات أسعار البترول، و من بين مؤيدي هذا التفسير نجد joutz 2005 Bradley and Husain et AlAnshasy 2008.

- تطاير أسعار البترول: إن تقلبات أسعار البترول تؤدي إلى تطاير في سعر الصرف الحقيقي، و بما أن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي تأثير سلبى على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية.

- أما التفسير المؤسساتي فيعزو البعض الأداء الضعيف لبعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى نوعية المؤسسات حيث أن هذه الدول تطبق سياسات سيئة تعرقل تقدم الإصلاحات فيها (Auty (2001a.2001b)

- نظرية المرض السياسي الهولندي وهناك من يعزو هذا الضعف للجانب السياسي.

و قد سعى الباحث إلى تقييم الموارد الطبيعية من خلال دراسة تأثير تغيرات أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد، و تتمثل هذه المتغيرات في كل من: الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف الحقيقي، النفقات العامة و عرض النقود، و هذا خلال الفترة: 1970-2008.

و قد توصل الباحث إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي؛ بما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا نفطيا بامتياز يفتقر للتنوع و لوجود قطاعات أخرى مصدرة و مصدر للدخل غير البترول، وهذا ما يجعل منه عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي، حيث أنه في الجزائر بمجرد تراجع أسعار البترول تنخفض معها العائدات فتتخفف النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبنا بالبترول كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي، كما أن التراوح بين سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص و على الاستثمار في المدى الطويل، و يعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري.

اهتمت هذه الدراسة بتأثير تغيرات أسعار النفط على عدة متغيرات اقتصادية و المتمثلة في قنوات انتقال نقمة الموارد الطبيعية و هي الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف الحقيقي، النفقات العامة و عرض النقود و التي تشمل في

مجملاها متغيرات اقتصادية داخلية ، أما الدراسة الحالية التي يتضمنها البحث فتهم بدراسة العلة متعمداً سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير تابع لاختبار إصابة الاقتصاد الجزائري بالعللة من عدمه.

2. دراسة خاير فاتح تحت عنوان<sup>1</sup>: أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2012 ، انطلق الباحث من إشكالية : هل يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي. ومن خلال الدراسة التحليلية وجد أن تحسن أسعار المحروقات و بلوغها أرقام قياسية في الألفية الثالثة جعل الجزائر تحقق عوائد مالية ضخمة فتوسع من خلالها قطاع المحروقات و الذي عمل على تراجع القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي، إن يمكن القول أن القطاع أصبح لا يمثل سوى 4% من الناتج المحلي الإجمالي أما القطاع الفلاحي فيمثل 9%، في المقابل قد حصل تطور في قطاع السلع غير التبادلية و المتمثل في قطاع الخدمات و قطاع الأشغال العمومية و هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب لنموذج المرض الهولندي.

و قد توصل الباحث إلى أن توسع القطاع التبادلي بشقيه الصناعي و الفلاحي، و هو ما أدى إلى استجابة الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي.

جاءت هذه الدراسة في إطار الدراسة التحليلية لظاهرة العلة الهولندية، أما الدراسة التي يتضمنها هذا البحث فسوف تكون في شكل دراسة قياسية اقتصادية تتناول بشكل نموذج قياسي لهذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري للفترة محل الدراسة.

3. دراسة دقيش مختار الموسومة بعنوان<sup>2</sup>: العلة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986-2006، من خلال قيام الباحث بدراسة تحليلية لمعطيات سعر الصرف الحقيقي و كذا تنقل عوامل الإنتاج خلال فترة الدراسة توصل إلى أن النتائج تقترب أكثر من الإصابة بالعللة الهولندية، فقطاع المحروقات الذي يعبر عن الإنتاج في الجزائر لا يتوقف عن تحسين وجوده في الاقتصاد، و القطاع التبادلي يعرف توجهات منخفضة لهذه الفترة، أما القطاع غير التبادلي فإنه يظهر تراجع في النسب المئوية بالنسبة للناتج الوطني الخام مع ثبات في النسب بالنسبة للناتج الوطني الخام خارج المحروقات، ومع تتبع سيرورة سعر الصرف الحقيقي الذي يظهر تطور ثابت من خلال السياسة الجبائية و النقدية للسلطات. كما أن القطاع التبادلي يساهم في جلب اليد العاملة ( ثبات العدد المشغل في القطاع الصناعي) و من هنا تبين غياب العلة الهولندية في الجزائر و بالتعمق أكثر في القطاع الصناعي تبين أن

<sup>1</sup> خاير فاتح، مرجع سابق، ص: 69-107.

<sup>2</sup> دقيش مختار، مرجع سابق، ص: 84-110.

المزج بين التغير الهيكلي و غياب الحكم الراشد يفسران سبب غياب هذه العلة. حيث توصل الباحث إلى :  
أعراض العلة الهولندية تظهر لما يكون البلد مرتبط أكثر بتصدير المواد الطبيعية، و بما أن الجزائر تنتمي إلى هذه  
الفئة من الدول من خلال تصدير المحروقات بنسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات و بزيادة بتولية تعادل ال  
30 % من مجموع مداخيل الخزينة، فإن التغير في سعر البترول قد يؤدي إلى خلق العلة الهولندية في الاقتصاد  
الجزائري. كما أن غياب العلة الهولندية في الجزائر راجع إلى<sup>1</sup>:

- غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي.

- غياب تنقل عوامل الإنتاج.

- وجود نسبة هامة من البطالة على عكس العلة الهولندية التي تفرض التشغيل التام.

- غياب و ضعف القطاع الصناعي المتميز بقدرة تنافسية جد ضعيفة منذ البداية.

4. فريد قاسمي و إيمان لوراري<sup>2</sup>، سنة 2016 ، الموسومة بعنوان: هل تعاني الجزائر من العلة الهولندية دراسة للفترة

1960-2013، حيث جاءت الإشكالية التي تناولها الباحث بعنوان البحث.

و قد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة في اختبار الظاهرة من خلال صياغة نموذج - معتمدين في ذلك على ما تم  
طرحه نظريا حول الموضوع و كذلك بالاعتماد على ما تم تناوله في الدراسات السابقة التي عنيت بهذا الطرح- و  
قد خلص الباحثان إلى إدراج المتغيرات التالية ضمن نموذج الدراسة: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإنفاق  
الحكومي كنسبة من GDP، صافي الأصول الأجنبية، القيمة المضافة للصناعة، معدلات التضخم، نصيب الفرد  
من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، خلال الفترة 1960-2013. معتمدا على القيمة المضافة  
للصناعة كمتغير تابع تفسره باقي المتغيرات التي تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج، من خلال اختبارات جذر  
الوحدة، التكامل المشترك لل ARDL و اختبار KPSS لاختبار أثر عوامل الإنتاج و أثر الإنفاق، حيث:

1. اختبار أثر الإنفاق: تم استخدام المتغيرات التالية لتحديد و اختبار هذا الأثر:

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعرف هذا المتغير كمقياس لمتوسط سعر الصرف المرجح ( معدل للتضخم :  
الأسعار التي سيدفعها المستهلكون) .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 110.

<sup>2</sup> GASMI farid, LAOURARI iméne, Has Algeria suffered from the Dutch disease? Evidence from 1960-2013 data, Toulouse school of economics, January 2016, p:1-37.

يعبر هذا المتغير في النموذج عن المتغير التابع لمعرفة أثر الإنفاق، حيث يتوقع أن يكون على علاقة ايجابية على المدى الطويل مع ارتفاع أسعار النفط الحقيقية.

- سعر النفط الحقيقي: هذا المتغير يمثل السعر الاسمي للنفط ( معدلا بالأسعار التي سيدفعها المستهلك) مع اعتماد سنة 2014 سنة أساس. حيث يرى الباحثان أنه على المدى الطويل قد تكون هناك علاقة ايجابية لتأثير ارتفاع أسعار النفط على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

- صافي الموجودات الأجنبية: يمثل هذا المتغير نسبة من إجمالي صافي الموجودات الأجنبية على إجمالي الناتج المحلي.  
- معدل التبادل التجاري: يمثل هذا المؤشر قيمة بالنسبة المتوية لوحدة الصادرات إلى مؤشر قيمة وحدة الواردات ( القدرة على الاستيراد ناقص الصادرات) فإذا كان هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح (1) فأن هناك خروج لرأس المال ( الواردات) و إذا كان أكبر من الواحد الصحيح (1) فهذا يعني أن البلد يمتلك قدرة على تجميع رأس المال من خلال الصادرات من السلع و الخدمات التي يقدمها للعالم الخارجي.

- الإنفاق الحكومي: تم اعتماد هذا المتغير كنسبة من الناتج المحلي، و يهدف إلى معرفة تأثير السياسة المالية حيث أنه لا يوجد إجماع حقيقي في الأدب الاقتصادي على تأثير الإنفاق الحكومي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مع ذلك فإن هناك ميل للتأثير السلبي للإنفاق الحكومي على سعر الصرف الحقيقي.

2. المتغيرات المستخدمة لاختبار تأثير حركة عوامل الإنتاج و التوقعات النظرية:

- القيمة المضافة للصناعة التحويلية: مدى مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصناعة.

- معدل التضخم: هذا المتغير يتوافق مع معدل النمو السنوي لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، تم إدراج و استخدام هذا المتغير في الانحدار للسيطرة على الزيادة العامة في مستويات الأسعار.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد: يتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان و يتم تضمين هذا المتغير في الانحدار لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية، كما يشيع استخدامه في الدراسات التجريبية التي تسعى لاختبار تأثير حركة الموارد، يميل هذا المؤشر لإعطاء أثر ايجابي على قطاع التصنيع.

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يتم إدراج هذا المتغير في النموذج لقياس أثري الإنفاق و حركة عوامل الإنتاج، ذلك أن الزيادة العامة في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و بالتالي إلى انكماش الإنتاج الصناعي.

-درجة الانفتاح: يعرف هذا المتغير كنسبة من مجموع الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي. و هو مقياس لدرجة انفتاح البلد على الاقتصاد العالمي، ممكن أن يكون لهذا المتغير تأثير كبير على قطاع الصناعات التحويلية في حالة المرض الهولندي الكلاسيكي لأن الزيادة في هذا المؤشر تعني أن قطاع الصناعات التحويلية يصدر المزيد من الصادرات. يعتبر هذا المتغير مؤشرا ايجابيا لمعامل تعلق على هذا المتغير في الانحدار.

جاءت هذه الدراسة في شكل دراسة قياسية لإظهار أثر الإنفاق و أثر حركة عوامل الإنتاج من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تبين كل أثر، في حين تتضمن الدراسة الحالية نموذج لعدة متغيرات اقتصادية في محاولة لتوضيح أثر كل متغير.

### ثانيا: دراسات حول اقتصاديات العالم الثالث

1. دراسة يوسف علي عبد الأسدي و ميثم عبد الحميد روضان المعنونة ب<sup>1</sup>: تحليل أثر العلة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، انطلاقا من أن الطاقة الاستيعابية هي ذلك الحجم من الترام الرأسمالي الذي يستطيع الاقتصاد المعني استيعابه بشكل كفاء خلال مدة زمنية معينة، بحيث يولد عائد مقبول يحقق رغبة مصدر انسياب الأموال- للبلدان النفطية تتأثر بتداعيات العلة الهولندية التي تعمل على تقليلها.

الإشكالية: أن العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية ( القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة التحويلية) بسبب تداعيات المرض الهولندي قد عمق من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي و أثر بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد على التوسع في استيعاب الاستثمار، و من خلال تحليل عدة مؤشرات مثل: - مساهمة القطاع النفطي و قطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث لاحظ الباحث وجود ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة في مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الوقت ذاته أدت تداعيات المرض الهولندي إلى تراجع كبير في مساهمة قطاع السلع التبادلية من 28.1 خلال الفترة ( 1975-1976) إلى 14.4 خلال الفترة ( 1976-1980) و هي المدة التي بدأت فيها تداعيات المرض

<sup>1</sup> يوسف علي الأسدي و ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر العلة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، سنة 2014، متاح على الموقع: [www.iasj.net](http://www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع: 2016/08/09، ص: 33-56.

الهولندي تظهر في الاقتصاد، في حين ارتفعت النسبة إلى 572 خلال الفترة (1996-1991) و هي الفترة التي لم يكن يعاني فيها الاقتصاد من العلة الهولندية.

- تأثير المرض الهولندي في الطاقة الاستيعابية لقطاعات السلع التبادلية: و من خلال مقارنة الأهمية النسبية للقطاع النفطي و قطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وجد الباحثان أن تداعيات المرض أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية) و من ثمة ارتفاع أسعار منتجاتها الناتج عن تعرضها للمنافسة الخارجية و تراجع استهلاكها محليا بسبب توسع الاستيراد من الخارج مما أدى إلى العزوف عن الاستثمار هذه القطاعات و من ثم انخفاض حجم التراكم الرأسمالي فيها و تراجع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي.

و جاء في نتائج الدراسة أن- التعرض للمرض الهولندي هو نتيجة حتمية للاقتصاديات النفطية و أن هذه الأعراض تختفي كلما قلت عوائد قيمة العوائد النفطية و تستفحل كلما ارتفعت هذه العوائد.

كانت هذه الدراسة في شكل دراسة تحليلية و قد جاءت فيها سنوات الدراسة عن طريق اختيار السنوات المدرجة في الدراسة خدمة للبحث، أما الدراسة الحالية فتتخذ شكل الدراسة القياسية على سلسلة زمنية بمجموعة من المتغيرات التي تخص الاقتصاد الجزائري و التي تمكنا من حصر أكبر عدد ممكن من المؤشرات التي تلمس الظاهرة و من شأنها التأثير فيها، حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية و بناء نموذج واقعي موضوعي قدر الإمكان.

2. دراسة بلقربون مصطفى<sup>1</sup>، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة ( الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي: هل وجود الموارد الطبيعية في الدول النامية، لعنة أم نعمة؟

و خلص الباحث إلى النتائج التالية: إن اعتماد نيجيريا على النفط في اقتصادها الذي يساهم بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 64% من الإيرادات العامة للدولة و 97% من إجمالي الصادرات؛ ما يمكن رصد موارد مالية يمكن توجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن معدل النمو فيها لم يرتفع مما يثبت العلاقة السلبية الموجودة بين النمو وفرة الموارد الطبيعية بسبب الاهتمام بالنفط و إهمال القطاعات الأخرى، إضافة إلى ضعف

<sup>1</sup> بلقربون مصطفى، مرجع سابق، ص: 194-231.

المؤسسات التي تتطلب تطبيق سياسات الحكم الراشد، و الصراعات الداخلية فيها، و هذا ما يجعل اقتصاد دولة نيجيريا يستجيب لمنطق لعنة الموارد.

دولة بوتسوانا: تعتمد هذه البلد على معدن الماس الذي يعرف بارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات و دفع بها للتوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعي و البنى التحتية، و من خلال دراسة مساهمة هذا المعدن من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ارتفاع الإيرادات الناتج عن تصدير هذا المعدن ساهم في النمو السنوي لدخل الفرد في بوتسوانا، مما أدى إلى الاهتمام بالصحة و التعليم و التنمية الاجتماعية بشكل عام؛ إذ أن دولة بوتسوانا الغنية بمورد الماس الذي يساهم بنسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي و 65% من الصادرات استطاعت أن تعمل على رفع معدلات نموها الاقتصادي و ذلك بسبب تفاديها لعنة الحكم السيء و عدم وجود صراعات داخلية، هذا ما ساعدها على تكوين مؤسسات جيدة قادرة على استغلال الثروات بشفافية و العمل على تطبيق السياسات الجيدة، من خلال تكوين صناديق سيادية من أجل حماية الاقتصاد من حالة تراجع أسعار الماس في الأسواق الدولية، و الاستثمار في القطاع العام (بنى تحتية، تعليم، صحة) و من خلال هذا فإن النجاح الذي حققته بوتسوانا تستطيع إثبات صحة أن الموارد الطبيعية تعمل على رفع معدلات النمو، أي أن هناك علاقة ايجابية بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.

تضمنت هذه الدراسة دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بشكل تحليلي، ما يجعل الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث طبيعة الدراسة، فهذا البحث يقوم بدراسة قياسية لنموذج اقتصادي يتضمن تأثير عدة مؤشرات اقتصادية (معبرة عن المتغيرات المستقلة) على سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير تابع.

**3.** دراسة حاج بن زيدان<sup>1</sup>، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012-2013، بعنوان: النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر للفترة 1970-2010.

<sup>1</sup>حاج بن زيدان، النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر للفترة 1970-2010. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012-2013، متاح على الموقع: <http://core.qc.uk>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/07، ص: 185-189.

الإشكالية: كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا؟، حيث عرفت دول المينا و من بينها الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر بنشاطها الاستثماري و الإنتاجي في قطاع البترول و هذا بإمكانات إنتاجية و احتياطات و إمدادات متفاوتة، مما كان له أثرا إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي و حفز مساعي دعم البرامج التنموية للتحسن النوعي الحاصل في الموارد المالية الكبرى المتأتية عن الارتفاع الهائل في أسعاره.

جاءت هذه الدراسة للبحث في ظروف النمو الاقتصادي الحاصل لدى بلدان المنطقة، حيث أن الدول المعنية بالدراسة زادت صادراتها البترولية بدرجة أقل من حيث كم الإنتاج، وبدرجة أكبر سعر البيع. هذا الارتفاع الهائل في أسعار البترول خلال العشرية الحالية - إبان فترة الدراسة- أدى بها إلى تحقيق فوائض مالية عالية و أصبح مصدرا أساسيا للحصول على العملات الأجنبية.

و بالنظر إلى اقتصاد دولة مصر نجد أن هذا الاقتصاد يعرف عدة اختلالات بين: الإنتاج و الاستهلاك، الصادرات و الواردات، الادخار و الاستثمار، الإيرادات و النفقات.

\*نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في مصر:

1. تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام:

حيث عمل الباحث في هذه الدراسة باستخدام المتوسطات و دراسة التشتت و تبين من خلالها وجود تشتت قوي بين قيم الناتج المحلي الخام.

2. تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام:

من خلال تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لسلسلة لوغاريتمية لقيم الناتج المحلي الخام  $Y_t$  أما المتغيرات المستقلة

محل الدراسة فقد أدرج الباحث في النموذج: الدخل الوطني الخام معبر عنه بـ  $X_1$

الأسعار الموجبة معبر عنها بـ  $X_2$

الأسعار السالبة معبر عنها بـ  $X_3$

و باستخدام طريقة المربعات الصغرى ( برنامج SPSS ) تم التوصل للصيغة التقديرية التالية:

$$Y_t = -77.176 + 67.460 X_1 - 72.999 X_2 + 10.753 X_3$$

و بعد اختبار معنوية الإحصائية للنموذج و كذا معنوية المعلمات و قد توصل الباحث إلى وجود ارتباط ايجابي بين قيم الناتج المحلي الخام  $Y_t$  و  $P^+$  الأسعار الموجبة إذ أن زيادة وحدة واحدة من  $P^+$  تؤدي إلى زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 10.753 دولار.

كما أنه و من خلال الدراسات الأكاديمية تبين أن الأسواق المالية و البورصات لها دور في دعم النمو و تحسين أدائه و جلب الاستثمارات الأجنبية و دعم المحلية كما هو الحال في جمهورية مصر العربية.

قدم الباحث الدراسة القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى عبر برنامج SPSS ، بينما سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج Eviews<sup>9</sup> وبرنامج Micrifit 4.1 للدراسة وتقدير النموذج و من ثمة الوصول إلى النتائج و تحليلها.

4. دراسة إلماز أخميتوف<sup>1</sup>، اختبار وجود العلة الهولندية في كازاخستان، سنة 2017، يتميز الاقتصاد الكازاخستاني باعتماده الرئيسي على تصدير النفط و الغاز حيث حققت صادرات النفط و الغاز سنة 2013 نسبة 16.6% من GDP هذا ما خلق الكثير من الفوارق التنموية و الاجتماعية داخل هذا البلد، و الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية كان الدافع وراء اختيار ظاهرة المرض الهولندي في هذا الاقتصاد، لأنه وفرة الموارد الطبيعية توفر فرصا واسعة للتنمية إلى أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن الدول الغنية بالموارد تميل إلى أداء أسوأ من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل ، كما أن البنك المركزي في هذه البلد قام بتنظيم سعر الصرف الاسمي ( خلال فترة الدراسة) و علاوة على ذلك فإن سيطرة الدولة على أساس السلع من شأنها أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للعملة، هذا ما تطلب قياسا أفضل لارتفاع و انخفاض العملة، يتم اعتماد نصيب الفرد من GDP بالأسعار السوقية بدلا من GDP للفرد المعدل لتعادل القوى الشرائية.

و تتلخص النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

- تشير نتائج اختبار السببية لجرانجر إلى وجود إصابات أحادية الاتجاه من إنتاج النفط العالمي و الصناعات القابلة للتداول إلى ارتفاع قيمة العملة، في حين أن هناك إصابات أحادية الاتجاه من معدل ارتفاع العملة إلى إنتاج الصناعات غير القابلة للتبادل و الإنتاج الزراعي.

<sup>1</sup> Almaz Akhmetov, testing the presence of the dutch desaese in khazakhstan, april 2017, [http://mpr.ub.uni-muenchen.de/77936/university of Tsukuba, Japan, 01 mai2017.p](http://mpr.ub.uni-muenchen.de/77936/university%20of%20Tsukuba,%20Japan,%2001%20mai2017.p):2-15.

- تشير أطوال التأخر إلى أن أسعار النفط العالمية و مخرجات الصناعات القابلة للتداول لها تأثير فوري (01 سنة) على ارتفاع قيمة العملة في حين أثر ارتفاع العملة (05 سنوات) على الصناعات غير القابلة للتبادل و الزراعة.
- إن آليات المرض الهولندي تعني ضمان أن التنمية الصناعية في كازاخستان معرضة لتقلبات سوق النفط العالمية، و علاوة على ذلك فإن الاعتماد على النفط له أثر سلبي على الزراعة.
- أدى تطوير الصناعة الموجهة نحو التصدير إلى تدهور صناعات أخرى.
- يؤثر انخفاض أسعار السلع الأساسية تأثير على الاستقرار المالي و الاقتصادي في البلد، و من ثم هناك حاجة ماسة للحد من آثار هذه الظاهرة.
- تشير نتائج التحليل إلى أن تركيز استراتيجيات التنوع في الحكومة ينبغي أن يتحول من التنوع الصناعي نحو الزراعة.

اهتمت الباحثة بدراسة الظاهرة على أساس علاقة السببية لاختبار ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد الكازاخستاني، بينما ترمي الدراسة الحالية إلى اختبار تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع المعتد فيها.

### ثالثاً: الدراسات على الدول المتقدمة

1. كيري لين كارل، بعنوان<sup>1</sup>: فهم لعنة الموارد حيث تم فيها التأكيد على أثر الربح و بشكل خاص النفط على قطاع الإنتاج و عوائد هذا القطاع.

إنطلقت الدراسة من فكرة أن الدول المصدرة للنفط ( الموارد الطبيعية) من بين أكثر البلدان اضطراباً من الناحية الاقتصادية و أكثر البلدان شمولية في نمط الحكم و أكثرها عرضة للصراعات في العالم؛ ذلك لأن نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال الأربعين سنة الماضية، و من النتائج السلبية بطء النمو الاقتصادي، و ضعف التنوع الاقتصادي، بؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي، و ارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة.

و لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات (عادة من 60-95%) من إجمالي الصادرات أو بنسبة صادرات النفط و الغاز إلى GDP .

<sup>1</sup> Terry Lynn Karl, *Understanding the resource curse*, covering oil, 2005, [http:// www.opensocietyfoundations.org](http://www.opensocietyfoundations.org). 22/01/2017,p:21-27.

و تشير دراسات حديثة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد. ولكن الموارد ليست متساوية؛ فالبلدان التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية أبطأ من حيث النمو الاقتصادي، و الحقيقة أن البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية و المعدنية هي الأضعف من حيث النمو رغم أنها تمتلك قدرة استيراد و استثمار عالية.

و قد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة الأوبك في الفترة 1995-1998 أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3 % سنويا، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نموا بمعدل 2.2% في الفترة نفسها.

و تظهر الدراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط و المعادن أكبر كلما كان النمو أسوأ و لم يكن أداء البلدان المعتمدة على إيراداتها من النفط سيئا قياسا بنظيرتها الفقيرة للموارد فقط بل كان أسوأ بكثير مما كان يمكن أن تتحده الإيرادات التي تتلقاها.

وفي تفسيرها للعلّة الموارد ركزت الباحثة على عدة عوامل و التي من شأنها دفع البلدان المصدرة للنفط إلى إخفاقات تنموية و إدارية، هذه العوامل هي:

- تقلب أسعار النفط: لما لها من تأثير سلبي على فعالية الاستثمارة تحسين توزيع الدخل و كذا مجال التخطيط.

- بطء تراكم المهارات و تزايد اللامساواة من حيث توفير فرص العمل إذ تتميز هذه الصناعة بأنها كثيفة رأس المال و التكنولوجيا و بالتالي فإن حاجتها للعمالة تتلخص في العمالة المؤهلة و التي تفتقر إليها البلدان الفقيرة عادة مما يدفعها لطلب العمالة الأجنبية و بالتالي الإسهام في تأخر نقل المهارة و التوسع في الأنشطة الإنتاجية و كذلك تجميع الثروة لدى فئة قليلة و تراجع النمو الاقتصادي و إضعاف الطلب على المعرفة.

- مشكلة الضريبة: إن الاعتماد على النفط (الجباية النفطية) يشكل عائقا في وجه المزيد من النشاطات الإنتاجية و يلغي المسألة التي تعتبر عاملا ضروريا لتلبية مطالب دافعي الضرائب و ملاحقتهم.

وقد توصلت الباحثة إلى أن الإفراط في الاعتماد على النفط عادة يترافق مع وجود مؤسسات عامة ضعيفة و إذا كانت هذه المؤسسات ضعيفة و الدولة غير مكتملة التكوين فإن تدفق الإيرادات النفطية سيقود إلى نشوء دولة رعية.

كما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي أكثر البلدان عرضة للحروب و تكون هذه الحروب أشد عنفا عند وجود النفط ( المورد الطبيعي ) حيث يؤدي دور المحفز لبدء الحروب و استمرارها.

قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بتقديم تفسيرات لضعف النمو الاقتصادي في البلدان التي تعتمد على العائدات النفطية مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه الموارد لاستخلاص العوامل المتسببة في هذا البطء في النمو، بينما تقوم هذه الدراسة بصياغة نموذج قياسي لاختبار الظاهرة في الاقتصاد الجزائري اعتماد على معطيات هذا الاقتصاد للتمكن من تحديد تأثير كل متغير من المتغيرات محل الدراسة.

2. <sup>1</sup> Dusan Damnjanovic، مذكرة ماجستير في الأعمال الدولية، جامعة مونتريال، أبريل 2015، بعنوان: أثر الموارد الطبيعية على الاقتصاد الروسي، اختار الباحث الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 كفترة لدراسة مستندا في ذلك إلى سببين، الأول سبب اقتصادي و يعود إلى الانخفاض الكبير الذي شهده PIB منذ سنة 1990 و الذي تواصل إلى غاية 1999، أما السبب الثاني فهو سبب سياسي و الذي يتمثل في التغيير الرئاسي الذي حدث في روسيا و الذي تغير معه الاتجاه الحاكم و فتح المجال أمام إمكانية إقامة إصلاحات هيكلية واسع في الاقتصاد.

كما تم تحديد الموردين الطبيعيين البترول و الغاز سوف تقوم عليهما الدراسة، و تم إدراج المتغيرات الاقتصادية التالية كمتغيرات الدراسة: PIB، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من PIB، رصيد الميزان التجاري.

و قد وجد الباحث من خلال تحليل معطيات المتغيرات السابقة الذكر خلال فترة الدراسة وجود علاقة متبادلة قوية بين أسعار النفط و المؤشرات الاقتصادية الأساسية، و يعود هذا الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالأثر على تنمية التجارة الخارجية.

كما شهد الميزان التجاري ارتفاعا بنسبة 395% و الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تضاعف بمعدل 10 مرات و نفس الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و من خلال هذه الدراسة خلص الباحث إلى أن روسيا لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي استنادا على إيرادات المحفظة من الموارد الطبيعية التي تعتمد على تصديرها و هذا راجع إلى سوء تسيير هذه الموارد الطبيعية (أي

<sup>1</sup> Dusan Damnjanovic, *quel est l'impact des ressources naturelles de la Russie sur son économie et quelle sont donc les implications pour les autres pays*, mémoire du grade de maîtrise affaires international, université de Montréal, France, avril 2015, trouver sur le site: biblos.hec.ca.p :50-54.

أن وجود المورد الطبيعي أثر سلبي على النمو الاقتصادي لهذه البلد)، و قد تطرق في خلال هذه الدراسة إلى علاقة روسيا بمختلف دول العالم مثل الصين، كوريا الشمالية، مختلف الدول الأفريقية في شأن تصدير النفط و الغاز الروسي إليها.

كان البحث في شكل وصفي تحليلي لمعطيات الاقتصاد الروسي و تأثيره على اقتصاد الشركاء التجاريين في مجال تصدير النفط و الغاز و كذا تأثير الاعتماد على هاذين الموردين على الاقتصاد الروسي في حد ذاته من خلال تحليل لمعطيات هذا الاقتصاد دون تناول الدراسة بشكل قياسي و هو ما ستحاول الدراسة الحالية تطبيقه على الاقتصاد الجزائري لاختبار ظاهرة العلة الهولندية خلال الفترة المحدد في الدراسة.

**3.** دراسة كريم إسماعيل، بعنوان<sup>1</sup>: المظاهر الهيكلية للمرض الهولندي: حالة الدول المصدرة للنفط، اختار الباحث في هذه الدراسة التحليل وفق البيانات الاقتصادية الجزئية، ذلك أن التحليل وفق بيانات الاقتصاد الكلي قد حقق نتائج ضعيفة فيما يتعلق بالمرض الهولندي، كذلك للتمكن من تحليل البيانات على مستوى كل قطاع.

و قد قام الباحث باختبار آثار المرض الهولندي على قطاع التصنيع عبر مجموعة واسعة من الدول للفترة 1977-2000 م، تضمنت الدراسة عدة متغيرات: الدخل، العملة، رأس المال، الأجور، معدل أسعار السلع الرئيسية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

و قد قام الباحث باختبار أثر الصدمات المفاجئة على اقتصاديات الدول ضمن العينة، و كذلك اختبار أثر المرض الهولندي على الأسواق المالية الأكثر انفتاحا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا الأسواق الأقل انفتاحا.

و خلص الباحث إلى أن الزيادة في أسعار النفط الدائمة تؤثر سلبي على الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، كما أن الصدمات النفطية لها أثر أقوى على قطاع التصنيع في البلدان ذات الأسواق الأكثر انفتاحا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و تسفر عن تخفيض الإنتاج الصناعي كما أن سياسة التنوع في الصناعات التحويلية من خلال خفض التحيز لبعض القطاعات في الحد من الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط خلال المرض الهولندي.

<sup>1</sup> Kareem Ismail, *the structural manifestation of the Dutch disease : the case of oil exporting countries*, IMF working paper, april 2010, available at : <http://www.imf.org.23/01/2017>, p :1-12

اهتم الباحث بدراسة الظاهرة في شقها المتعلق بالأسواق المالية ، بينما تهتم الدراسة الحالية باختبار الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بشكل كلي من خلال عدة مؤشرات يمكنها أن تحقق هذا الاختبار باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي و التحليل الاقتصادي للوصول إلى ذلك.

## خلاصة الفصل الأول :

تضمن الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية للمرض الهولندي، حيث يعرف المرض الهولندي على أنه تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات كبيرة من النقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، هذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية، أي أنه يوضح التناقض بين زيادة المورد الطبيعي ( غير المتجدد) الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي و ظهور نتائج سيئة للتنمية.

و نظرا لتحقيق مستويات متدنية من التنمية في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ازداد اهتمام الباحثين بدراسة هذه الظاهرة من خلال العديد من الدراسات ذات الطابع القياسي و التحليلي و غيرها، حيث تم التطرق بشيء من التحليل للدراسات القياسية التي ارتكزت في أغلبها على تحليل أثر الظاهرة من خلال أثر صادرات قطاع الموارد الطبيعية على القطاع الزراعي و الصناعي في الاقتصاد أو دراسة العلة الهولندية من خلال أثر الإنفاق و أثر حركة عوامل الإنتاج، و جاءت هذه الدراسة لمحاولة دراسة العلة الهولندية من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني:

دراسة قياسية لاختبار ظاهرة العلة الهولندية في

الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

## مهد

بعد التطرق للجانب النظري لمشكلة العلة الهولندية، سيتضمن هذا الفصل محاولة للإجابة عن الإشكالية التي تبناها البحث في شكل دراسة قياسية لهذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014 و معرفة مدى تطابق فروض و شروط العلة الهولندية من الناحية النظرية مع الجانب التطبيقي، و قد تم اختيار متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر معبر عنها نظرا لكون هذا المؤشر من أحسن المؤشرات دلالة و تعبيرا عن الظاهرة.

و وفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسم الفصل إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول الطريقة و الأدوات لتوضيح متغيرات و مجتمع الدراسة و مصادر البيانات و الطرق و الأدوات الإحصائية و القياسية التي تم الاعتماد عليها، فيما سيخصص المبحث الثاني لتقدير النموذج و استخلاص النتائج و تحليلها.

### المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

في هذا المبحث سيتم أولا تحديد مجتمع و عينة الدراسة، طريقة جمع البيانات و تحديد المتغيرات ، من ثمة تحديد الأدوات المستخدمة و الطرق و الأدوات الإحصائية و القياسية المعتمد في الدراسة.

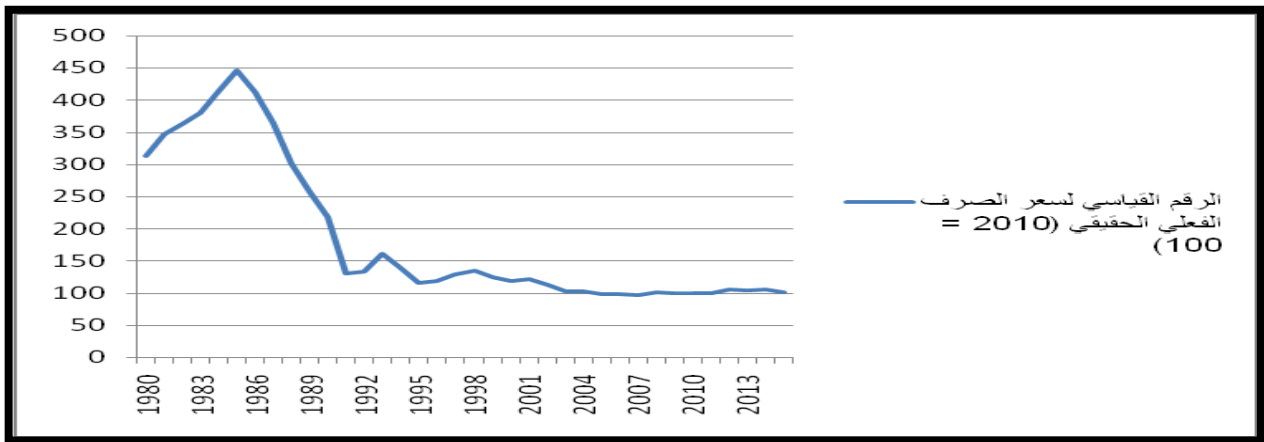
#### أولا: توصيف البيانات

في هذا المبحث سأحاول سرد المتغيرات التي سيتم اعتمادها في النموذج سردا وصفيا لكل المتغيرات التابعة و المستقلة كما يلي:

#### 1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCR :

اشتملت العديد من الدراسات التي تعالج ظاهرة العلة الهولندية تعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس مكوناته الأساسية؛ ذلك أن هذا المرض يمتاز بثمين سعر الصرف الفعلي الحقيقي، و هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي محسوب بمؤشر أسعار الاستهلاك أي أنه يعرف بسعر الصرف الاسمي مخفض بمؤشر الأسعار المحلية؛ وهو مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج في السوق العالمية و لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية التي تقع نتيجة للتضخم. وقد تم الحصول على البيانات من المصنف الإحصائي (BB 2015).

شكل رقم (01-02): منحنى بياني يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ( بالنسبة للدولار الأمريكي لسنة 2010)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

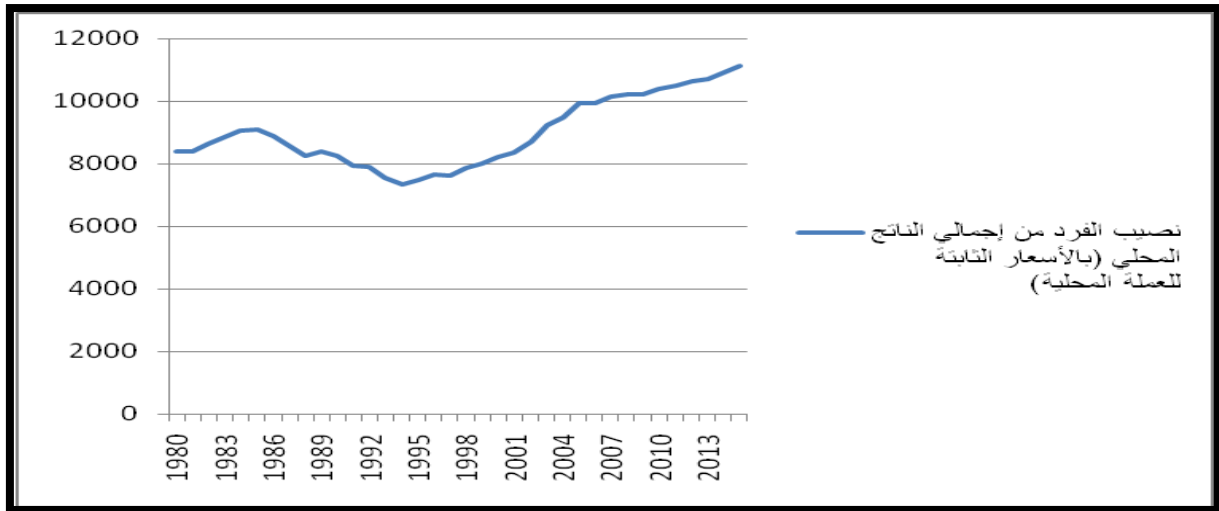
من خلال الشكل البياني نجد أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي و منذ 1980 يعرف ارتفاعا و تحسنا إلى غاية سنة 1985 أين بدأ بالانخفاض ليصل إلى حدود 100 دج صعودا و نزولا بدأ من سنة 2005 بقيمة 97.82 دج إلى غاية سنة 2014 أين سجل قيمته في حدود 100 دج.

### 2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP:

ترى العديد من الدراسات أن الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعطي نتائج أفضل من الناتج المحلي الإجمالي.

نصيب الفرد هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام، و إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات ناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، و يتم حسابه دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب و تدهور الموارد الطبيعية، تم الحصول على البيانات من البنك الدولي بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي .

شكل رقم (02-02): منحنى بياني يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

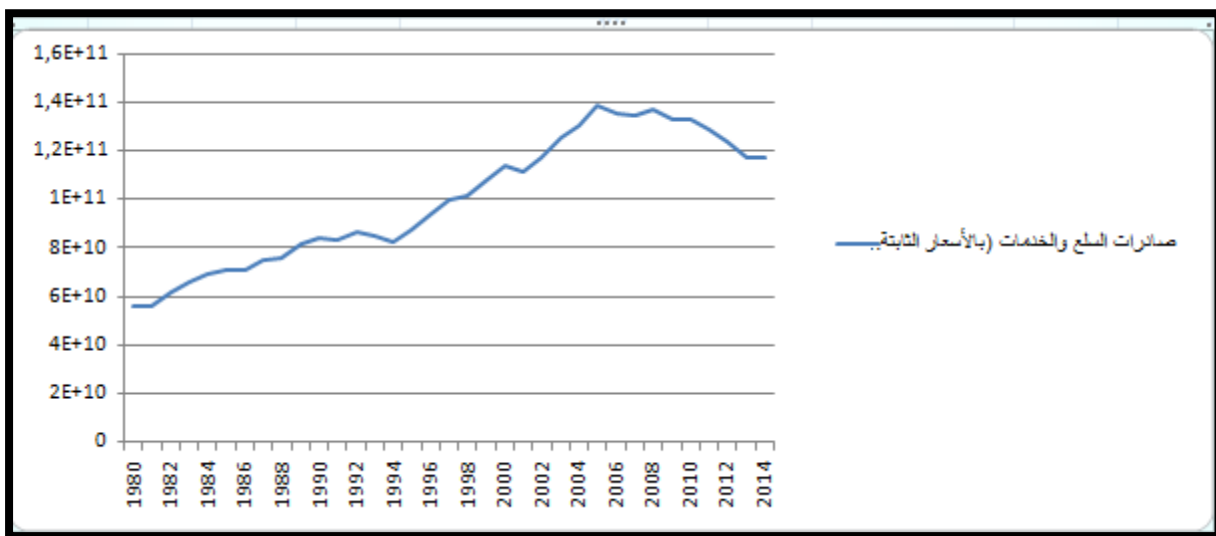
من خلال المنحنى نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل مستوى 8403.26 دولار في العام 1980 وواصل نموه خلال الفترة 1980 إلى غاية 1985 ليحقق مستوى 9053.46 دولار، ليتراجع نصيب الفرد من GDP في عام 1986 و 1987 ب 8567.92 دولار حيث شهد الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أزمة النفط مما أثر سلبا على نصيب الفرد من GDP إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد لهذه الفترة. ثم بدأ بالتحسن تدريجيا بدء من سنة 2000 على غاية سنة 2014 حيث سجل أعلى مستوى له في الفترة بقيمة 3400.73 دولار.

### 3. صادرات السلع و الخدمات X:

تمثل صادرات السلع و الخدمات قيمة كافة السلع و خدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، و هي تشمل قيمة السلع، الشحن، التأمين، النقل و السفر و حقوق الامتياز و رسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات و الإنشاءات و الخدمات المالية و المعلوماتية و الأعمال و الخدمات الشخصية و الحكومية، و هي لا تتضمن تعويضات الموظفين و دخول الاستثمار ( التي كانت تسمى سابقا بخدمات عوامل الإنتاج) و المدفوعات التحويلية. تم الحصول على البيانات من البنك الدولي .

شكل رقم(03-02): منحنى البياني يمثل صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2005)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي



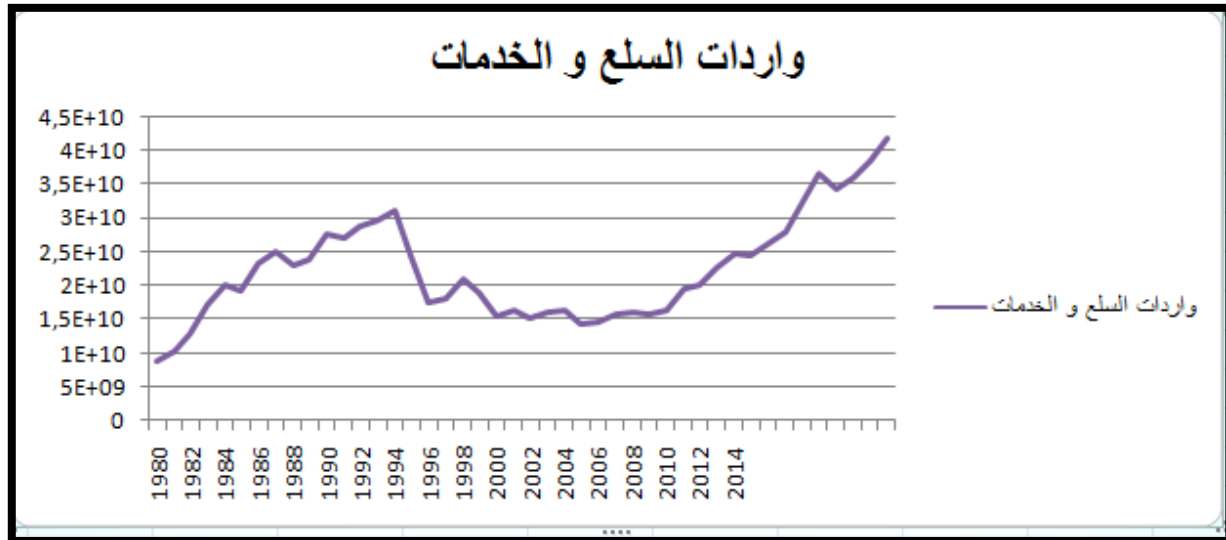
## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

يمثل هذا المنحنى حركة تطور سلسلة صادرات السلع و الخدمات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة حيث و من خلال الرسم البياني نلاحظ أن الصادرات خلال هذه الفترة تعرف صعودا بداية من 1980 إلى غاية 2014 مع وجود بعض التذبذبات خلال هذه الفترة إذ نرى من حدود 02 مليون دولار إلى غاية 1984 ليصل إلى 2.5 مليون دولار خلال 1985 و يواصل صعوده إلى 03 مليون دولار سنة 1992، ثم شهدت فترة 2000-2014 نموا في الصادرات السلعية و الخدمية فحققت سنة 2000 قيمة 04 مليون دولار، 4.87 مليون دولار سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 أين تم تسجيل تراجع طفيف 3.95 مليون دولار قمة صادرات هذه السنة.

### 4. واردات السلع و الخدمات M:

تمثل واردات السلع و الخدمات قيمة كافة السلع و خدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم، و هي تشمل قيمة السلع، الشحن و التأمين، و النقل و السفر، و حقوق الامتياز و رسوم الرخص و غيرها من الخدمات مثل الاتصالات و الإنشاءات و الخدمات المالية و المعلوماتية و الأعمال و الخدمات الشخصية و الحكومية، و هي لا تتضمن تعويضات الموظفين و دخل الاستثمارات و المدفوعات التحويلية.

شكل رقم(04-02):منحنى بياني يمثل واردات السلع و الخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2005)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي

يعكس هذا المنحنى قيم الواردات خلال الفترة المعتمدة كفترة للاختبار، إذ نلاحظ أن قيمة الواردات عرفت تذبذبات كثيرة خلال هذه الفترة صعودا و نزولا إلى غاية سنة 1985 أين وصلت فاتورة الواردات إلى مقدار 3128.31 مليون دولار و هي القيمة الأعلى منذ 1971 لتتخف في السنة الموالية إلى 2440.08 مليون دولار

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

و استمرت بالانخفاض خلال السنوات 1987-1997 أين وصلت إلى 1458.99 مليون دولار عادت للارتفاع تدريجيا بدأ من سنة 1998 لتتجاوز حدود 3200 مليون دولار في سنة 2009، 3661 مليون سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 أين تم تسجيل 4191.37 مليون دولار كقيمة لإجمالي واردات الاقتصاد خلال سنة 2014 ما يؤكد زيادة اعتماد الاقتصاد على الواردات السلعية و الخدمية سواء الموجهة للاستهلاك النهائي أو تلك الموجهة للتصنيع ( سلع وسيطة، مواد نصف مصنعة).

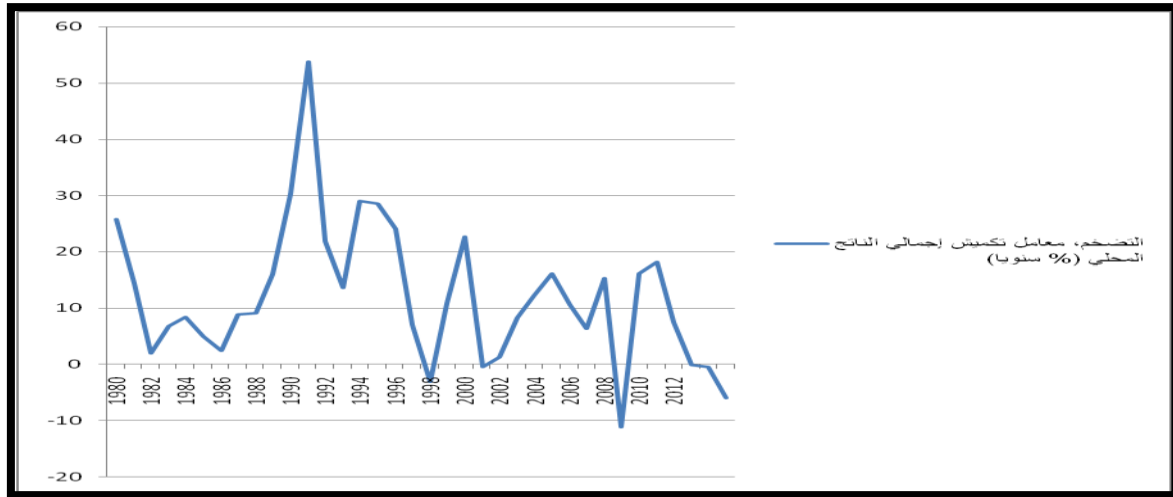
### 5. معدل التضخم INF :

يتطابق هذا المتغير مع معدل النمو السنوي لمعدل الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي، و هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية الحالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الثابتة المحلية.

يشير التضخم إلى معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل، و معامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية.

شكل رقم (05-02): منحني بياني يمثل التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي

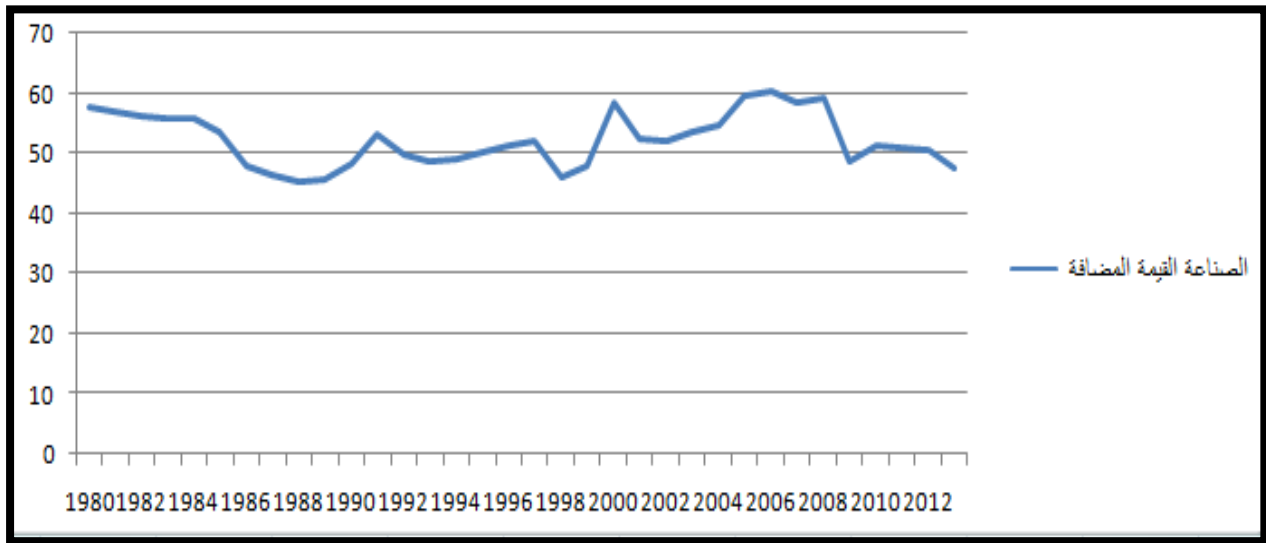


### 6. الصناعة ( القيمة المضافة % من إجمالي الناتج المحلي )IND:

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد و هي تشمل الصناعة التحويلية ( الأقسام من 15 إلى 37 من التصنيف الصناعي الدولي)، و يشمل ذلك القيم المضافة في التعدين و الصناعة التحويلية، و الإنشاءات و إمدادات الكهرباء و المياه، و الغاز. و القيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات و طرح المدخلات الوسيط، و يتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

شكل رقم(06-02): منحنى بياني يمثل صناعة، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي

خلال فترة الدراسة يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة من GDP حيث و في العام 1971 في 1980-1981 ارتفعت القيمة المضافة للصناعة في الـ GDP 57.65% ، 57.05% على التوالي.

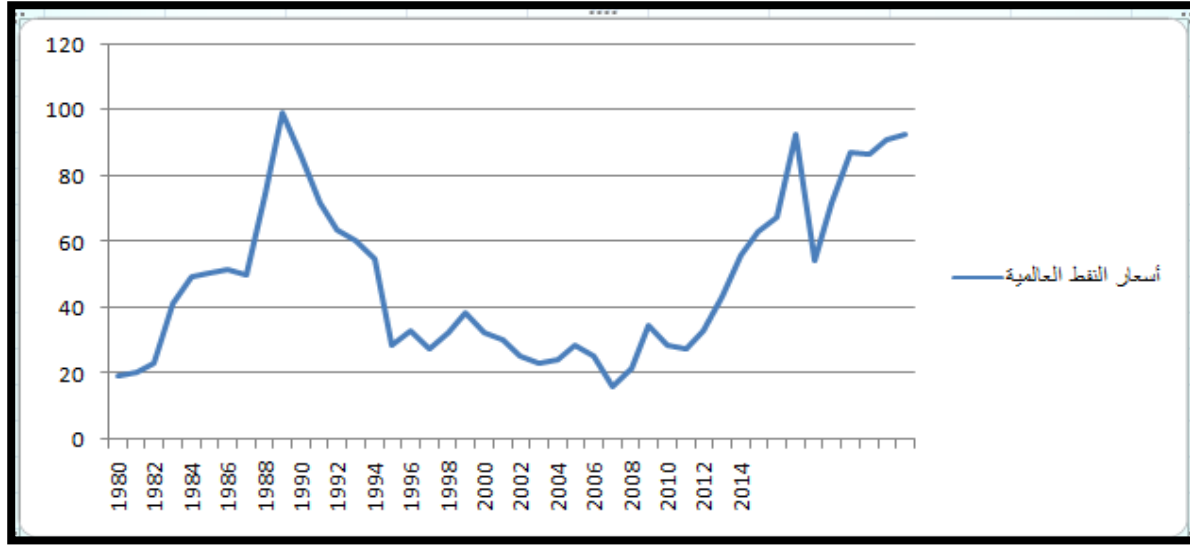
كما شهد العام 2006 أعلى نسبة للقيمة المضافة بنسبة 60.46%، وانخفضت هذه النسبة في الأعوام الموالية إلى مستوى 50% إلا أنها لم تتدنى عن حدود 47% حتى سنة 2013.

7. سعر النفط العالمي PP:

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العمل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية<sup>1</sup>. عن اعتماد الجزائر على العائدات النفطية يجعلها تواجه مشاكل من خلال عدم ثبات أسعار النفط بالإضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى- وهو ما يطلق عليه بالعلة الهولندية-.

شكل رقم(08-02):منحنى بياني يمثل أسعار النفط العالمية ( معدلة للتضخم لسنة 2010)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات [www.2000.watts.org](http://www.2000.watts.org)

من خلال الشكل نلاحظ أن أسعار النفط حققت قفزة في مستوى أسعار النفط فتجاز سنة 1980 سقف 99 دولار، و بدأت تنخفض تدريجيا في حدد 54 دولار سنة 1985. تدنى سعر البرميل سنة 1983 ليصل إلى 28.07 دولار و هي السنة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري أحد الأزمات النفطية التي أثرت على مستوى أدائه، يعزو ذلك إلى قرار OPEC بتخفيض السعر.

استمرت أسعار النفط العالمية في التذبذب إلى غاية سنة 2004 بـ 43 دولار و ارتفعت سنة 2005 بـ 55 دولار ثم شهدت السنوات الموالية قفزات أخرى لأسعار النفط ليحقق المعدل 92.57 دولار للبرميل سنة 2014.

### ثانيا: الأدوات الإحصائية و البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

<sup>1</sup> بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية و قياسية)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2013/01، ص: 131.

## 1. البرامج الإحصائية:

لقيام بهذه الدراسة القياسية تم الاعتماد على البرامج الإحصائية الآتية:

- برنامج Eviews 9 : لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة ( اختبار ديكي فولار المطور و اختبار فيلبس بيرون).
- برنامج Microfit 4.1: لاختبار التكامل المشترك للـ ARDL.

## 2. الأدوات الإحصائية و الطرق المستخدمة:

تماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية و التي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس و التحليل الكمي، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات و المقاربات بغية التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة حتى تتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر دقة و تم الاعتماد على:

### 1.2. اختبار جذر الوحدة:

سيتم استخدام اختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller حيث يعد أفضل الأساليب لاختبار جذر الوحدة، و تحديد درجة التكامل للمتغيرات إلى جانب استخدام اختبار فيلبس بيرون Phillips-Perron Root Test في المستوى level و الفروق الأولى 1st Difference.<sup>1</sup>

### 2.2. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة (ARDL) للتكامل المشترك:

تستخدم الدراسة منهجية Autogressive Distributed lag (ARDL) إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدين القصير و الطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار (غير مستقرة عند نفس المستوى)، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي و بالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج تعد نتائج كفؤة و غير متحيزة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أكثر تفصيل أنظر : عبدالقادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق.

شفيق عريش و آخرون، اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد (33) العدد 05-2011.

<sup>2</sup> خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02 العدد1-2015، تاريخ الإطلاع: 08/05/2017، ص: 18.

لأكثر تفصيل أنظر:

## المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل النتائج

أولاً: منهجية ومتغيرات الدراسة:

تستخدم الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالمرض (العلة) الهولندية في الجزائر، حيث تم تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير تابع و عدة مؤشرات اقتصادية كمتغيرات مستقلة في الدراسة و الهدف هو اختبار العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و باقي المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة في الدراسة حول الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى مساهمة كل متغير ( مؤشر اقتصادي) في تفعيل ظاهرة العلة الهولندية و إصابة الاقتصاد الجزائري بها، ومن ثم يتم التقدير بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test) والتكامل المشترك ( cointegration ) (test).

### 1. النموذج الاقتصادي ومتغيرات الدراسة:

في السنوات الأخيرة سجلت الجزائر أداء اقتصاديا أدى إلى تعزيز الاقتصاد الكلي، و على الرغم من هذا التحسن إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى معتمد على قطاع النفط و الذي يعبر عن المورد الطبيعي الذي يستحوذ على أكثر من 90 % من نشاط الاقتصاد الجزائري، و الذي يعد محور المرض الهولندي هذا المرض الذي يعمل وفق آلية تؤدي إلى نمو صادرات قطاع المورد الطبيعي، انخفاض الواردات بقوة نتيجة انخفاض عائدات الدولة و التي سببها قلة الصادرات الراجع إلى ارتفاع أسعار الصرف و زيادة مداخل البلد من العملة الصعبة، و انخفاض الواردات بقوة و ذلك لانخفاض عائدات الدولة التي سببها قلة الصادرات الراجع إلى ارتفاع أسعار الصرف و عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث تعمل العلة على رفع سعر الصرف الحقيقي للبلد، و من هذا المنطلق تم اختيار سعر الصرف الفعلي الحقيقي - والذي يعتبر مؤشر لقياس تنافسية البلد في الأسواق الخارجية- كمتغير تابع في الدراسة و ذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$TCR = f ( PP, INF , X , M , IND , GDPP ).....(1)$$

وتسلط الدراسة الضوء على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في:

( OP , INF , X , M , IND , GDPP ) على المتغير التابع (TCR)، وتغطي الإحصائيات المستخدمة

الفترة 2014-1980 كما هو مبين في الجدول رقم (01):

جدول رقم (01) : متغيرات الدراسة و مصادر البيانات

المصدر	التعريف	المتغير
World bank.org	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDPP
prixdubartil.com	أسعار النفط (معدلة للتضخم لسنة 2010)	PP
World bank.org	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	INF
World bank.org	أجمالي صادرات السلع و الخدمات	X
World bank.org	إجمالي واردات السلع و الخدمات	M
World bank.org	صناعة، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	IND
World bank.org	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	TCR

المصدر: من إعداد الطالبة

وقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، بالاعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للمنظمات الدولية والإقليمية.

## 2. أسلوب التقدير باستخدام منهجية ARDL:

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) حيث يكون التعديل في المتغير التابع (الاستجابة)  $Y$  بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي  $X$  تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. وإحدى طرق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ  $X$  كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل على وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + u_t \dots \dots (2)$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن  $Y_t$  يعتمد على القيم السابقة لـ  $Y$  ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (3)$$

وفي حالة الدمج بين الطريقتين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، ويمكن التعبير عنها في حالة وجود  $k$  من

المتغيرات التوضيحية

$$Y_t = \mu + \beta_t + \sum_{i=1}^p \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i} X_{1t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j} X_{2t-i}$$

بالنموذج التالي:

$$TCR_t = \alpha + \beta_1 PP_t + \beta_2 INF_t + \sum_{s=0}^{q_k} \beta_s X_{t-s} + \beta_4 \varepsilon_t LM_t + \beta_5 IND_t + \beta_6 LGDPP_t + \varepsilon_t$$

.....(4)

حيث أن:

$\mu$  : الحد الثابت.

$\beta$  : معلمة الاتجاه الزمني.

$p$  : رتبة المتغير التابع  $Y$  (عدد فترات الإبطاء  $Y_t$ ).

$q_1, q_2, \dots, q_k$  : عدد فترات الإبطاء (رتب الإبطاء) للمتغيرات التوضيحية  $X_1, X_2, \dots, X_k$  على التوالي،

و  $K$  تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج.

$t$  : متغير الزمن (الاتجاه الزمني)

$\varepsilon_t$  : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض).

ويمكن التعبير عن المعادلة (04) اختصاراً بـ  $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ . وقد وضع

(Pesaran et al. 2001) منهجية  $ARDL$  للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي

(Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه

المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو

أكثر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد 34 المجلد 9 ت 2013 / ص(210-173)، العراق، ص: 183-185.

وتستخدم الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل  $I(0)$  و  $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند المستوى  $I(0)$ . إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج في كل من المدى القصير والمدى الطويل، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Autocorrelation) وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفاءة وغير متحيزة.

### 3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة:

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t-statistic) و (F-statistic) و ( $R^2$ ) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً ذات دلالة إحصائية وتؤدي إلى استنتاجات مظللة (Spurious Regression): (Chermaza and Deadman, 1992) و (Nelson and Plosser, 1982).

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة في المرحلة الأولى اختباري ديكي- فولر الموسع (Dickey Fuller-ADF Augmented) واختبار فليس-بيرون (Phillips Perron-PP). ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية ( $H_0: \rho=1$ ) بالمقارنة مع الفرضية البديلة ( $H_1: \rho<1$ ) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon 1996)، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية  $I(0)$ ، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). أما إذا

\* أكثر تفصيل أنظر:

Chermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.

\*\* أكثر تفصيل أنظر:

Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconomic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.

\*\*\* أكثر تفصيل أنظر:

MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests, Journal of Applied Econometrics, 11, pp601-618, 1996.

كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات<sup>1</sup>. ويقترح فيليبس وبيرون (Phillips-Perron) تصحيح غير معلمي لإحصاءات إختبارات ديكي و فولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، و له نفس التوزيعات المحدودة لإختبار (ADF) و (DF).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2006-1985)، كلية الأعمال - الجامعة الأردنية، الأردن، ص:5.

<sup>2</sup> بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988:10 - 2007:03)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص81.

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

جدول رقم (02): نتائج اختبار ADF و PP عند المستوى للبيانات المستخدمة في النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

PP	IND	INF	TCR	LX	LM	LGDP	At Level	
							t-Statistic	Prob.
-1.3688	-3.7059	-4.8510	-3.6156	-2.5318	-1.7871	-0.4269	With Constant	
<b>0.5886</b>	<b>0.0075</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0096</b>	<b>0.1152</b>	<b>0.3818</b>	<b>0.8950</b>		
n0	***	***	***	n0	n0	n0		
-1.4780	-3.5521	-4.9184	-2.5317	-2.2633	-1.7522	-0.9869	t-With Constant & Trend	
<b>0.8218</b>	<b>0.0466</b>	<b>0.0014</b>	<b>0.3122</b>	<b>0.4441</b>	<b>0.7102</b>	<b>0.9350</b>		
n0	**	***	n0	n0	n0	n0		
0.2216	-0.0228	-3.1236	-2.5107	2.2569	1.9289	1.9747	t-Without Constant & Trend	
<b>0.7458</b>	<b>0.6695</b>	<b>0.0025</b>	<b>0.0135</b>	<b>0.9934</b>	<b>0.9858</b>	<b>0.9871</b>		
n0	n0	***	**	n0	n0	n0		

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

PP	IND	INF	TCR	LX	LM	LGDP	At Level	
							t-Statistic	Prob.
-1.3663	-3.8102	-4.8510	-1.9247	-2.5318	-1.9415	-2.8137	With Constant	
<b>0.5898</b>	<b>0.0057</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.3182</b>	<b>0.1152</b>	<b>0.3109</b>	<b>0.0647</b>		
n0	***	***	n0	n0	n0	*		
-1.4822	-3.6467	-4.9513	-1.2818	-2.7202	-1.9738	-3.0776	t-With Constant & Trend	
<b>0.8204</b>	<b>0.0377</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.8792</b>	<b>0.2340</b>	<b>0.5987</b>	<b>0.1245</b>		
n0	**	***	n0	n0	n0	n0		
0.2216	0.0659	-2.9373	-2.1723	2.2540	1.5801	1.9115	t-Without Constant & Trend	
<b>0.7458</b>	<b>0.6983</b>	<b>0.0043</b>	<b>0.0302</b>	<b>0.9933</b>	<b>0.9702</b>	<b>0.9852</b>		
n0	n0	***	**	n0	n0	n0		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي 9 EVIEWS

وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (02) والذي يبين أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى، باستثناء المتغير (INF) الذي كان مستقرا في المستوى عند مستوى دلالة (1%) في كلا الاختبارين. وعليه يتعين اختبار استقرارية السلاسل عند الفرق الأول.

جدول رقم (03): نتائج اختبار ADF و PP عند الفرق الأول للبيانات المستخدمة في النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

						<u>At First</u> <u>Difference</u>	
d(PP)	d(IND)	d(TCR)	d(LX)	d(LM)	d(LGDPP)	t-Statistic	With Constant
-6.6368	-7.2175	-2.4378	-7.5199	-4.6214	-8.2714		
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.1386</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	n0	***	***	***		
							With Constant & Trend
-6.5718	-7.2191	-4.6607	-7.4653	-4.5761	-7.8995	t-Statistic	
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0030</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0037</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	***	***	***	***		
							Without Constant & Trend
-6.5821	-7.3210	-2.3707	-7.2952	-4.4405	-7.8405	t-Statistic	
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0190</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	**	***	***	***		

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

						<u>At First</u> <u>Difference</u>	
d(PP)	d(IND)	d(TCR)	d(LX)	d(LM)	d(LGDPP)	t-Statistic	With Constant
-6.6368	-7.5289	-3.6944	-7.4422	-4.5009	-7.3605		
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0077</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	***	***	***	***		
							With Constant & Trend
-6.5718	-7.6026	-3.8009	-7.3905	-4.4176	-7.1260	t-Statistic	
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0263</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0055</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	**	***	***	***		
							Without Constant & Trend
-6.5822	-7.6559	-3.5322	-7.1545	-4.3022	-7.0110	t-Statistic	
<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>Prob.</b>	
***	***	***	***	***	***		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 9

وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (03) والذي يبين أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول في كلا الاختبارين.

#### 4. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST:

تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل: Engle and Granger (1987)، و Johansen-Juselius (1990) و Johansen (1988)، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to

Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة  $I(0)$  أو  $I(1)$ ، وليس أياً من المتغيرات التفسيرية  $I(2)$  أو رتبة أعلى<sup>1</sup>.

ويمكن تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) على عينات صغيرة الحجم، حيث تتم مقارنة إحصاءات  $F$  مع الحدود الحرجة (critical bounds) التي اقترحها (Pesaran et. al 2001)\* و (Narayan 2005)\*\* وفق التالي<sup>2</sup>:

✓ إذا كان  $F_{stat} > F_{critical}$  نرفض  $H_0$ ، وبالتالي هناك تكامل مشترك؛

✓ إذا كان  $F_{stat} < F_{critical}$  لا نستطيع رفض  $H_0$ ، وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك؛

✓ إذا كان  $F_{stat}$  محصورة بين القيمة الصغرى والكبرى لـ  $F_{critical}$ ، القرار غير محسوم.

والجدول رقم (04) يلخص اختبار التكامل المشترك باستخدام مقارنة ARDL BOUNDS TEST للنماذج الأربعة عند مستوى معنوية (5%):

جدول رقم (04): اختبار التكامل المشترك باستخدام مقارنة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة

القرار	قيمة F-statistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	نموذج الدراسة
هناك تكامل مشترك	9.064915	3.79	2.62	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 9

يتضح من الجدول رقم (04) أن هناك تكامل مشترك فيما يخص متغيرات نموذج الدراسة.

ثانياً: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج

1. نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL:

بينت نتائج اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك لنموذج الدراسة إمكانية تطبيق منهجية (ARDL)، ونتائج تقدير النموذج نستعرضها من خلال الجداول التالية:

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الجامعة الأردنية، 2015، ص 20.

\* أكثر تفصيلاً أنظر:

Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.

\*\* أكثر تفصيلاً أنظر:

evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-; Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China 1990, Routledge Taylor & Francis, 2005.

Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.<sup>2</sup>

## الفصل الثاني دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014

جدول رقم (05): نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع TCR)

ARDL (3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
TCR(1-)	-.0032066	-.036144	[.972]
TCR(2-)	-.062290	-.54018	[.598]
TCR(3-)	.20690	3.8332	[.002]
LGDPP	-4.9944	-.063156	[.951]
LGDPP(-1)	152.4231	2.7226	[.017]
LM	-27.2681	-2.3083	[.038]
LM(-1)	-27.2640	-2.4981	[.027]
LX	65.6029	1.8508	[.087]
LX(-1)	-88.6660	-2.2965	[.039]
LX(-2)	-90.4019	-2.8416	[.014]
LX(-3)	74.8859	2.8010	[.015]
INF	.098754	.87902	[.395]
INF(-1)	-.57608	-3.2091	[.007]
INF(-2)	-.18214	-1.3944	[.187]
IND	-.25898	-.73330	[.476]
IND(-1)	1.2657	1.8170	[.092]
IND(-2)	-1.2520	-2.1351	[.052]
IND(-3)	-.98271	-2.6659	[.019]
PP	-.18983	-1.7980	[.095]
PP(-1)	.11055	.95886	[.355]
PP(-2)	.46696	3.7040	[.003]
INPT	1214.5	3.2599	[.006]
R-squared	.98124		
R-Bar-Squared	.95093		
D.W	2.6942		
F-stat.	32.3758[.000]		
Diagnostic Tests:			Probability
Serial Correlation	لا يوجد ارتباط ذاتي	3.9802	[.069]
RESET	النموذج لا يعاني سوء التوصيف	.69707	[.420]
Normality	البواقي تتوزع توزيع طبيعي	1.5785	[.454]
Heteroscedasticity	ثبات التباين	1.1506	[.291]

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي MICROFIT 4.1

أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم (05) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية (Residual Correlation Serial)، كما لم يظهر اختبار RESET لـ (Ramsy, 1969) أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى عدم ظهور مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وعدم ظهور مشكل عدة تجانس التباينات Heteroscedasticity.

## 2. تحليل المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

نستعرض من خلال الجدول رقم (06) المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (06): المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع TCR)

ARDL (3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
LGDPP	171.7096	4.1709	[.001]
LM	-63.5133	-4.1150	[.001]
LX	-44.9330	-3.6078	[.003]
INF	-.76808	-3.4901	[.004]
IND	-1.4302	-3.6367	[.003]
PP	.45154	3.2211	[.007]
INPT	1414.5	4.4639	[.001]

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي MICROFIT 4.1

تشير النتائج في الأجل الطويل الواردة في الجدول رقم (06) إلى:

✓ عند مستوى معنوية 1% يوجد تأثير معنوي وسالب لـ LM، LX، INF، و IND.

✓ عند مستوى معنوية 1% يوجد تأثير معنوي وموجب لـ LGDPP و PP.

### 3. تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

#### 1.3 تحليل علاقة سعر الصرف مع سعر البترول:

من خلال مخرجات البرنامج نجد أن زيادة سعر البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي بقيمة (0.45).

إن صدمة موجبة في سعر البترول أدت إلى ارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي، حيث تبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي فالجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول، فأسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية و ارتفاع في الاتفاق العام، و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ بحسب كوردن - نيري؛ بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات قطاع المحروقات و أن الجزء الأكبر من إيرادات الدولة متأتية من هذا القطاع، كما أن الجانب الأكبر من الإنفاق الحكومي يوجه إلى قطاعات السلع غير التبادلية ( غير القابلة للتبادل التجاري) فأن تأثير تغيرات أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي و هذا ما اصطلح عليه في الجزء النظري بأثر الإنفاق لـ كوردن - نيري. و بما أن قطاع المحروقات قطاع كثيف رأس المال و ذو قدرة ضعيفة نسبيا على استيعاب اليد العاملة فإنه مع تنامي الطلب الداخلي يكون هناك تحول للموارد (العمل و رأس المال) لإنتاج السلع غير التبادلية و يؤدي إلى انكماش قطاع المحروقات و هو ما يعرف بأثر حركة الموارد.

#### 2.3. تحليل أثر LGDPP على TCR :

من خلال مخرجات البرنامج نجد أن GDP تأثر معنوي عند مستوى معنوية 1% و أن تغير بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير موجب في بمقدار (171.70). بمعنى أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي هذا المؤشر الذي يثمنه المرض الهولندي، تعود هذه الزيادة في الجزائر إلى عائدات الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها البلد بشكل شبه كلي و هو ما يعزز فرض إصابة الاقتصاد بلعنة الموارد المتأتي من اعتماد البلد على عائدات المورد الطبيعي.

#### 3.3. تحليل أثر LM مع TCR:

تشير مخرجات برنامج microfit4.1 إلى أن التغير في الواردات بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير سلبي بمقدار (63.51) لسعر الصرف.

أي أنه لزيادة الواردات تأثير سالب على سعر الصرف فكلما ارتفعت الواردات انخفض سعر صرف العملة و يعزى ذلك إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي و تديني الطلب على العملة المحلية، و ينخفض الإنتاج في القطاعات الصناعية المنتجة و بالتالي تنخفض نسبة صادرات هذه القطاعات و هو ما يتوافق مع الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي.

### 4.3. تحليل تأثير LX على TCR:

أظهرت نتائج الاختبار وجود تأثير معنوي و سالب للصادرات على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، إذ إن زيادة الصادرات بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار 44.93، وما يتنافى مع النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع الطلب على صادرات دولة ما يؤدي إلى زيادة العائد من الصادرات و بالتالي زيادة الطلب على عملتها المحلية مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها حيث أن زيادة الطلب على صادرات البلد تنعكس بالإيجاب أيضا على معدل التبادل التجاري الدولي الخاص بها خاصة إذا ما كانت الزيادة في سعر الصادرات أكبر من الزيادة في سعر الواردات.

لكن بالعودة إلى آلية عمل العلة الهولندية نجد أن نمو صادرات البلد في قطاع الموارد غير المتجددة كالبترول في حالة الجزائر يؤدي إلى زيادة مداخيل البلد من العملة الصعبة، و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعملتها المحلية و الذي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية لصادرات البلد، و يرى جاغديش باجواي من خلال نظرية النمو المفقر و التي تركز على عرقلة التنمية عن طريق التجارة الخارجية، حيث أن التحسن في صادرات بلد ما من قطاع لجلب عوامل لإنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو هذا القطاع، فتؤدي زيادة العرض ( تشمل أيضا سياسة الإغراق الدولية) إلى خفض الطلب و هذا التناقض بين زيادة الموارد و تناقض النشاط الاقتصادي يعرف بالنمو المفقر.

### 5.3. تحليل تأثير معدل التضخم INF على TCR:

تشير نتائج اختبار ARDL إلى وجود أثر لمعدل التضخم على سعر الصرف الفعلي الحقيقي المعتمد في الدراسة باتجاه سالب، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بمقدار واحد يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بمقدار (0.77) وحدة، يعتبر ارتفاع معدل التضخم من الخصائص المرافقة للمرض الهولندي؛ إذ في الجزائر يعد ارتفاع معدل التضخم و الأثر السالب لذلك على سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى سياسات الدعم الاجتماعي التي تنتهجها البلد من خلال مخططاتها للتنمية الاجتماعية و التي أسهمت في نمو القطاعات غير المنتجة و قطاع الاستهلاك الواسع بشكل عام على حساب القطاعات المنتجة الحقيقية مما أدى إلى الارتفاع المطرد في معدلات

التضخم و ما يصاحبه من تأثير سلبي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس القدرة التنافسية للبلد في الأسواق الخارجية من خلال تنافسية منتجاتها و حركة التبادل الجاري مع شركائها التجاريين.

### 6.3. تحليل تأثير الصناعة IND على TCR:

تعتبر الصناعة في النموذج عن القيمة المضافة للصناعة بالنسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي و التي تعبر في معظمها عن التعدين و الصناعة الاستخراجية، تشير مخرجات البرنامج عن أن الزيادة في القيمة المضافة للصناعة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار (1.432) و هو ما يتنافى مع الإطار النظري للجنة الموارد و التي تعمل ضمن آلية تؤدي إلى رفع سعر صرف البلد.

ويفسر هذا أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يحتكم لآليات السوق العرض والطلب، بالإضافة إلى أن الزيادة في القيمة المضافة الناتجة من الصناعة البترولية خصوصا توجه من طرف الحكومة للإنفاق العمومي (خصوصا في فترة الدراسة ) والذي بدوره يؤدي لزيادة الواردات لتغطية الإنفاق وهو ما يعمل على انخفاض سعر الصرف الحقيقي، حيث شهدت فترة الدراسة العديد من سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي ركزت على الجانب الاجتماعي بالزيادة في الإنفاق العمومي، كما أن عدم فعالية القطاعات غير النفطية و ضعف تنافسيتها انعكس على تكوين الاحتياطات من العملة الأجنبية، هذه الاحتياطات متأتية من القطاع النفطي، لذا فإن أي اختلال على مستوى السوق النفطية يجد انعكاساته على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، وهي إحدى العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، كونها لا تستند إلى عوامل مستقرة و بالتالي بإمكانها أن تتدهور ؛ ويعزز ذلك إمكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن الاستثمار الأجنبية المباشرة كقطاع الخدمات غير القابلة للتصدير ( مثل قطاع الاتصالات) في حين أن أرباحها قابلة للتصدير.

#### 4. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL

نستعرض من خلال الجدول رقم (07) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع dTCR)

ARDL (3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
dTCR1	-.14461	-1.5983	[.126]
dTCR2	-.20690	-3.8332	[.001]
dLGDP	-4.9944	-.063156	[.950]
dLM	-27.2681	-2.3083	[.032]
dLX	65.6029	1.8508	[.080]
dLX1	15.5161	.70924	[.487]
dLX2	-74.8859	-2.8010	[.011]
dINF	.098754	.87902	[.390]
dINF1	.18214	1.3944	[.179]
dIND	-.25898	-.73330	[.472]
dIND1	2.2347	3.2940	[.004]
dIND2	.98271	2.6659	[.015]
dPP	-.18983	-1.7980	[.088]
dPP1	-.46696	-3.7040	[.002]
dINPT	1214.5	3.2599	[.004]
ecm(-1)	-.85859	-9.3190	[0.000]
R-squared	.98475		
D.W	2.6942		
F-stat.	55.9526[.000]		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي MICROFIT 4.1

في الأجل القصير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL أنه:

عند مستوى معنوية 05%: يوجد تأثير معنوي و سالب: dPP1، dPP ، dIND، DIM .

عند مستوى معنوية 05%: يوجد تأثير معنوي و موجب: dIND2، dIND1 .

و باقي المتغيرات فهي متغيرات ليست ذات تأثير معنوي على المتغير التابع، ويشير اختبار ARDL أن نتيجة ECM(-1)، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، حيث أن إشارة ECM(-1) سالبة

وقيمتها أقل من الواحد صحيح ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وأن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى. ويشير معامل تصحيح الخطأ أن سرعة التكيف للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل تساوي 86%. وعليه فإنه في حالة عدم استقرار المتغير التابع فإن النموذج يعود نحو التوازن في حدود فترة 1.47 ( أي في ما يقارب فترة سنة و نصف السنة تقريباً).

### خلاصة الفصل الثاني:

تم خلال هذا الفصل اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري باعتماد مؤشرات اقتصادية يمكن من خلالها معرفة وجود الظاهرة من خلال تقدير نموذج قياسي باستخدام برنامج Eviews<sup>9</sup> وبرنامج Micrifit .4.1

حيث تم إجراء اختبار جذر الحدة باستخدام اختباري ديكي فولار المطور ADF و اختبار فيليبس بيرون PP و أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول في كلا الاختبارين كما تم اختبار التحقق من التكامل المشترك للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة لمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج و قد أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%.

و من ثمة بينت نتائج اختبارات الاستقرار و التكامل المشترك للنموذج إمكانية تطبيق منهجية ARDL لتقدير نموذج الدراسة حيث أظهرت نتائج الاختبارات للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية تؤثر على نتائج الاختبارات.

كما تبين من خلال منهجية ARDL وجود علاقة ( تأثير ) طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في النموذج.

و يشير معامل تصحيح الخطأ أن سرعة التكيف للوصول للتوازن في الأجل الطويل 68% بالنسبة للنموذج أي انه في حالة عدم استقرار المتغير التابع فإن النموذج يعود نحو التوازن في حدود فترة زمنية تقارب السن و نصف السنة.

الخاتمة

## الخاتمة

لقد كان الهدف من هذا البحث هو اختبار هل يعاني الاقتصاد الجزائري فعلا من ظاهرة العلة الهولندية، وقد تم الاختيار للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2014. حيث انطلقا من الأدبيات النظرية للعبة الهولندية، حيث قدم العديد من الاقتصاديين مجموعة من التفسيرات حيث أن أي بلد يصدر الموارد الطبيعية يعرف تدفق عائدات كبيرة من النقد الأجنبي و هو ما يؤدي إلى رفع قيمة عملته المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية و الزراعية على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولي، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتجات المحلية، وقد سميت هذه الظاهرة بالعبة الهولندية.

## 1. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتضمن الدراسة الميدانية يمكن أن نلخص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

1. يقصد بالعبة الهولندية تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، هذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية، و هو مفهوم يوضح العلاقة بين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية و انخفاض الإنتاج بالقطاع الإنتاجي و بالتالي إلى قلة النمو الاقتصادي و ظهور نتائج سيئة للتنمية الاقتصادي و العكس.

تعود الجذور التاريخية لهذه التسمية نسبة للوضع الاقتصادية التي كانت تتسم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. تعود أسباب ظهور العلة الهولندية إلى:

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي.
- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.

ينجم عن هذا المرض أثران على الصعيد الاقتصادي، وهما: أثر الإنفاق و أثر حركة عوامل الإنتاج، يظهر الأثر الأول بعد ارتفاع الدخل الوطني الناتج من ارتفاع السعر الدولي للموارد الطبيعية، وهذا ما يرفع من مبلغ النفقات على السلع التبادلية و غير التبادلية و يلعب الطلب الإضافي على السلع غير التبادلية دورا في تغير السعر النسبي. كما أن ارتفاع هذا السعر مع انعدام مرونة العرض يؤثر على سعر الصرف الحقيقي الذي يتحسن كاستجابة لذلك، أما أثر تنقل عوامل الإنتاج فإنه يحدث بعد ارتفاع الطلب على السلع غير التبادلية مما يحسن من إنتاجية عنصر العمل مع ثبات الأجر الحقيقي، و أمام هذا التحسن يلجأ القطاع غير التبادلي إلى رفع الأجر الحقيقي من أجل جلب اليد العاملة من القطاع التبادلي، وهو ما ينعكس سلبا على القطاع التبادلي موجدا حالة انحلال التصنيع؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. الاقتصاد الجزائري كالاقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية يعد اقتصاد أحادي الجانب و يعد التراجع في القطاع الصناعي في الجزائر نتيجة تحسن معدل التبادل التجاري، وارتفاع الطلب المحلي هو سبب التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الإنتاجي المحلي، وبالتالي فإن الوضعية الاقتصادية للجزائر ما هي إلا شكل من أعراض المرض الهولندي؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3. النتائج المتوصل لها:

### 1.3. النتائج النظرية:

يمكن القول من خلال الدراسة النظرية أن العلة الهولندية تنطلق من الاعتماد على قطاع المورد الطبيعي و الذي يعتبر عنه بالنفط في الجزائر حيث يمثل 98 % من الصادرات و حوالي 60 % من إيرادات الموازنة العامة للدولة.

- تتجلى مظاهر هذا المرض في ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للبلد، والذي يحدث نتيجة ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية و ارتفاع صادراتها و انخفاض واردات البلد، وتنقل عوامل الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد في قطاع السلعة التصديرية، بيد أن قطاع النفط يعد قطاعا كثيف رأس المال و ضعيف القدرة في استيعاب اليد العاملة، و هو ما يفند إمكانية تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية و يبرر هذا بنسب البطالة المرتفعة و ضعف القطاعات الإنتاجية على استيعاب الطاقة العاملة بالجزائر.

- من خلال الدراسات التي قام بها الاقتصاديون حول ظاهرة المرض الهولندي تم تقديم إطار نظري و بلورة هذه الظاهرة في شكل نظرية اقتصادية حيث ينتمي أغلب منظريها إلى المدرسة النيوكلاسيكية و من هنا تبنت النظرية نفس مبادئ هذه المدرسة من: حالة المنافسة التامة، تنقل عوامل الإنتاج، التشغيل التام.

- هناك من درس العلة من خلال الآثار الاقتصادية لها من خلال مساهمات القطاعات الاقتصادية.

### 2.3. النتائج التطبيقية:

تضمنت الدراسة التطبيقية تقييماً قياسياً لظاهرة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014 باستخدام برنامج Eviews9 لدراسة الاستقرار و اختبار التكامل المشترك باستخدام مقارنة ARDL و كذلك تقدير نموذج الدراسة باستخدام مقارنة ARDL و نموذج تصحيح الخطأ باستخدام برنامج Microfit 4.1 حيث يعد هذا البرنامج أكثر تخصصاً مما يمكننا من الوصول إلى نتائج أكثر دقة و غير متحيزة.

- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة من خلال اختبار ADF و PP عند المستوى عن أن جميع متغيرات النموذج لم تكن مستقرة عند مستوى معنوية 01 %، ما عدا المتغير INF المعبر عن التضخم فقد كان مستقراً.

عند الفرق الأول: بإجراء الاختبار عند الفرق الأول تبين أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة.

- اختبار التكامل المشترك باستخدام أن قيمة المحسوبة أكبر من الجدولية مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة في المدى الطويل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة محل الدراسة .

- تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL بعد التحقق من استقرارية متغيرات نموذج الدراسة و كذلك وجود تكامل مشترك بينهما أصبح ممكناً القيام بتقدير نموذج الدراسة من خلال منهجية ARDL:

و أظهرت نتائج اختبار صحة النموذج عن عدم وجود أية من المشاكل الإحصائية على غرار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، عدم طبيعية التوزيع، أو سوء في التوصيف و بالتالي أصبح من الممكن الاعتماد على النموذج للدراسة.

- أظهرت نتيجة تقدير المعاملات طويلة الأجل عن وجود تأثير معنوي و سالب لكل من: إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات من السلع و الخدمات، التضخم و الصناعة عند مستوى معنوية 01 %، وعن وجود تأثير معنوي و موجب لكن من نصيب الفرد من GDP و أسعار النفط، حيث يعد GDP أكثر تأثيراً في المتغير التابع.

- نتائج نموذج تصحيح الخطأ: بعد القيام باختبار تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL تبين أنه في الأجل القصير أن المتغير LX يعد المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع.

- و أن للنموذج القدرة على استعادة توازنه بنسبة 68% أي أن النموذج قادر على الرجوع إلى وضع التوازن في حالة وقوع أزمة أو خلل اقتصادي أدى إلى فقدان التوازن فإنه يعود لوضع التوازن خلال فترة زمنية أقل من سنة و نصف السنة.
- تعد تقلبات أسعار النفط أول أسباب تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما يدعم فرض الإصابة بالمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.
- إن الزيادة في GDPp يؤدي أيضا إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي و هذا الارتفاع في GDPp يعود بالأساس إلى حركة عائدات قطاع التصدير المنتعش جراء تصدير النفط.
- أن كل من التضخم، الصناعة، وإجمالي الصادرات من السلع و الخدمات تؤثر سلبا على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجزائر و هو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية إذ أن نمو قطاع الصناعة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف البلد.
- و بناء على النتائج النظرية و التطبيقية يمكن القول بأن الوضعية الاقتصادية للجزائر ما هي إلا شكل من أعراض العلة الهولندية إذ و في ظل عدم تحقق جميع الفروض النظرية للعللة الهولندية لا يمكن الجزم بأن الاقتصاد الجزائري يعد اقتصاد مصاب على الرغم و من أنه على مسار مدة الدراسة ( 1980-2014 ) قد أثبتت قطاع المورد الطبيعي مكانته و لا يزال يستحوذ على القسم الأكبر من قطاع الصناعة في الجزائر.
- كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للاقتصاد الجزائري لا يعد مؤشرا حرا بصفة مطلقة و لكن خاضع في بعض مراحل الدراسة إلى تدخلات السلطات النقدية للحد من تقلباته، وفي ظل التدابير و البرامج التنموية التي تنتهجها الدولة على غرار الحد من بعض الواردات و إحلال الواردات و تقديم تسهيلات التصدير و السعي إلى الوصول إلى التنوع الاقتصادي، يمكن القول بأن الاقتصاد يتعرض لبوادر الإصابة بالمرض الهولندي، لكن يرجع غياب المرض الهولندي عن الاقتصاد الجزائري إلى :
- غياب تحسن فعلي في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب تنقل عوامل الانتاج و الذي يعد أحد آليات عمل العلة الهولندية، ضعف القطاع الصناعي الذي يتميز بقدرة تنافسية ضعيفة.
- كما أن الخلل أو الضعف في النمو الاقتصادي عائد إلى سوء توظيف عوائد قطاع المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري.

#### 4. التوصيات:

من خلال هذا البحث و النتائج المتوصل لها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفرض الرقابة على الواردات و تفعيل سياسات إحلال الواردات و تشجيع الصناعات الوطنية الناشئة من خلال زيادة الاهتمام بقطاع الصناعة خاصة أن الجزائر تمتلك أرضية لهذا القطاع من خلال المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها منذ سنوات السبعينات و التي لازالت قابلة لإعادة بعث نشاطها من جديد من خلال تجربتها الصناعية لإعادة إدماجها في اقتصاد السوق.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة و الذي أثبت جدارته خاصة في السنوات الأخيرة و ضرورة النظر لهذا القطاع على أنه قطاع منتج و يمكن من خلاله تحقيق نوع من أنواع التنويع الاقتصادي إلى جانب قطاعي الخدمات و السياحة و الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- خلق و تفعيل صناديق الثروة السيادية كأحد الآليات الحديثة التي تمكن من استثمار العوائد النفطية و محاولة الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال على غرار تجربة دولة الكويت؛ للحد من آثار المرض الهولندي من خلال إبطاء ارتفاع قيمة العملة المحلية و تنويع القطاعات غير السلعية المتضررة و يتم هذا من خلال تجميع الإيرادات في صناديق خاصة و إعادة استثمارها مما يساعد في الحد من الضغوط كأحد الحلول قصيرة المدى.
- العمل على الاستثمار في رأس المال البشري ( المورد البشري) ما يؤمن زيادة الكفاءة و انتشار استخدام التكنولوجيات العالية و تشجيع الابتكارات حيث يعتبر هذا الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، و الاستثمار في البنى التحتية، كأحد الحلول للحد من آثار العلة الهولندية على المدى الطويل.
- تطوير عمل القطاع الخاص و إشراكه في البناء الاقتصادي للجزائر خاصة أن القطاع الخاص في الجزائر و مقارنة بغيرها من الدول لا يزال معزول نسبيا عن الفعالية في الاقتصاد الجزائري إذ أن تفعيل القطاع الخاص من شأنه دعم الموارد المالية للدولة، و دفع الاقتصاد أكثر نحو الانفتاح و امتصاص البطالة و تشجيع الاستثمارات الأجنبية على إقامة مشاريع داخل الاقتصاد الوطني.

### 5. آفاق الدراسة:

من خلال النموذج الذي تبنته الدراسة، و كآفاق للدراسة فإن موضوع العلة الهولندية يعد من المواضيع التي تطرح نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية و عليه فإنه يمكن دراسة الظاهرة من خلال دراسة مساهمة القطاعات الصناعية و الخدماتية في النموذج كذلك دون إهمال متغيرات أخرى قد يكون لها دور في التحديد الدقيق للظاهرة مثل: النوعية المؤسساتية، درجة الفساد، الأزمات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن.

## قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

## 1. الكتب:

1. عبدالقادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، سنة 2004.

## 2. المذكرات:

2. بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران ، السنة 2013/2014.

3. بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف و أسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، سنة 2010/2011، ص: 51-52

4. بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 81.

5. حاج بن زيدان، النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر للفترة 1970-2010. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012-2013.

6. خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة، 2000-2012، مذكرة ماستر، جامعة المدية، السنة 2013/2014.

7. دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، السنة 2009/2010.

8. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة 2011/2014.

9. محمد رمضان، أسعار النفط و الحاجة إلى الموارد و لعنة الميزانية الصفرية، يوليو 2012 .

10. مخلد سالم العمري و محمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2006-1985)، كلية الأعمال - الجامعة الأردنية، الأردن.

## المجلات:

11. بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية و قياسية)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01/2013.

12. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02 العدد 1-2015.

13. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري في العلوم الاقتصادية و الإدارية،العراق.

14. شفيق عربش و آخرون، اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد (33) العدد 05-2011.

15. علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد 34 المجلد 9 ت 2013، العراق.

16. كريستين ابراهيم-زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2003.

17. يوسف علي الأسدي و ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر العلة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، سنة 2014.

#### التقارير:

18. محمد ابراهيم السقا، لجنة الوفرة النفطية في الكويت، مدونة اقتصاديات الكويت و دول مجلس التعاون، أكتوبر 2009، متاح على الموقع: [www.economy of Kuwait.com](http://www.economy of Kuwait.com)

المراجع باللغة الأجنبية:

#### Books

19- Chermaza , Deadman, **New Directions in Econometric Practice**, Edward Elgar, England, first EDITION,1992.

#### Theses

20-Almaz Akhmetov, **testing the presence of the dutch desaease in khazakhstan**,april 2017, university of Tsukuba, Japan, 01 mai2017

21- Dusan Damjanovic, quel est l'impact des ressources naturelles de la Russie sur son économie et quelle sont donc les implications pour les autres pays, mémoire du grade de maîtrise affaires international, université de Montréal, France, avril 2015.

22- GASMI farid, LAOURARI iméne, **Has Algeria suffered from the Dutch disease?** Evidence from 1960-2013 data, Toulouse school of economics, January 2016.

23- Jean philippe koutassila, le syndrome hollandais : théorie et vérification empirique au congo et au cameroun, université montesquieu, France,p :4-5, get.u-bordeaux4.fr, 04/03/2017

24- Muhammad Daaniyall Abd Rahman, **Ardl bouns test approach**, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia.

25- Nadoumtara Nakoumde, **Boom pétrolier et risque d'un syndrome hollandais au Tchad** : une approche par la modélisation en équilibre g'énéral calculable, 2008.

26- Sabria CHIKH-AMNACHE, **le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne**, Doctorat en sciences économiques, 2015.

#### Articles

27- Emeke Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autogressive Distributed lag ARDL cointegration technique : application and interpretation, **journal of statistical and econometric methods**, vol 05, no4-2016.

28- Kareem Ismail, **the structural manifestation of the Dutch disease : the case of oil exporting countries**, IMF working paper, april 2010.

29- MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests, **Journal of Applied Econometrics**, 11, pp601-618, 1996.

30- Marcus M.Opp ,Hugo F.Sonnenschein and others, Rybczynski's theorem in the Heckscher-Ohlin world\_ Anything Goes, **journal of international Economics**,2009.

31- Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconomic time series: Some evidence and implications, **Journal of Monetary Economics**, Volume 10, Issue 2. 1982.

32- Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, **Applied Economics**, 2005.

33- Pesaran, et. al, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, **Journal of Applied Economics**, 16.

34- R.G.Gregory, some implications of the growth of the mineral sector, the **australian journal of agricultural economics**, august 1976.

35- W.M.Corden, Booming sector and dutch disease economics : survey and consolidation, **oxford economic paper**.

#### Report :

36- Terry Lynn Karl, **Understanding the resource curse**, covering oil, 2005.

#### Web-sites :

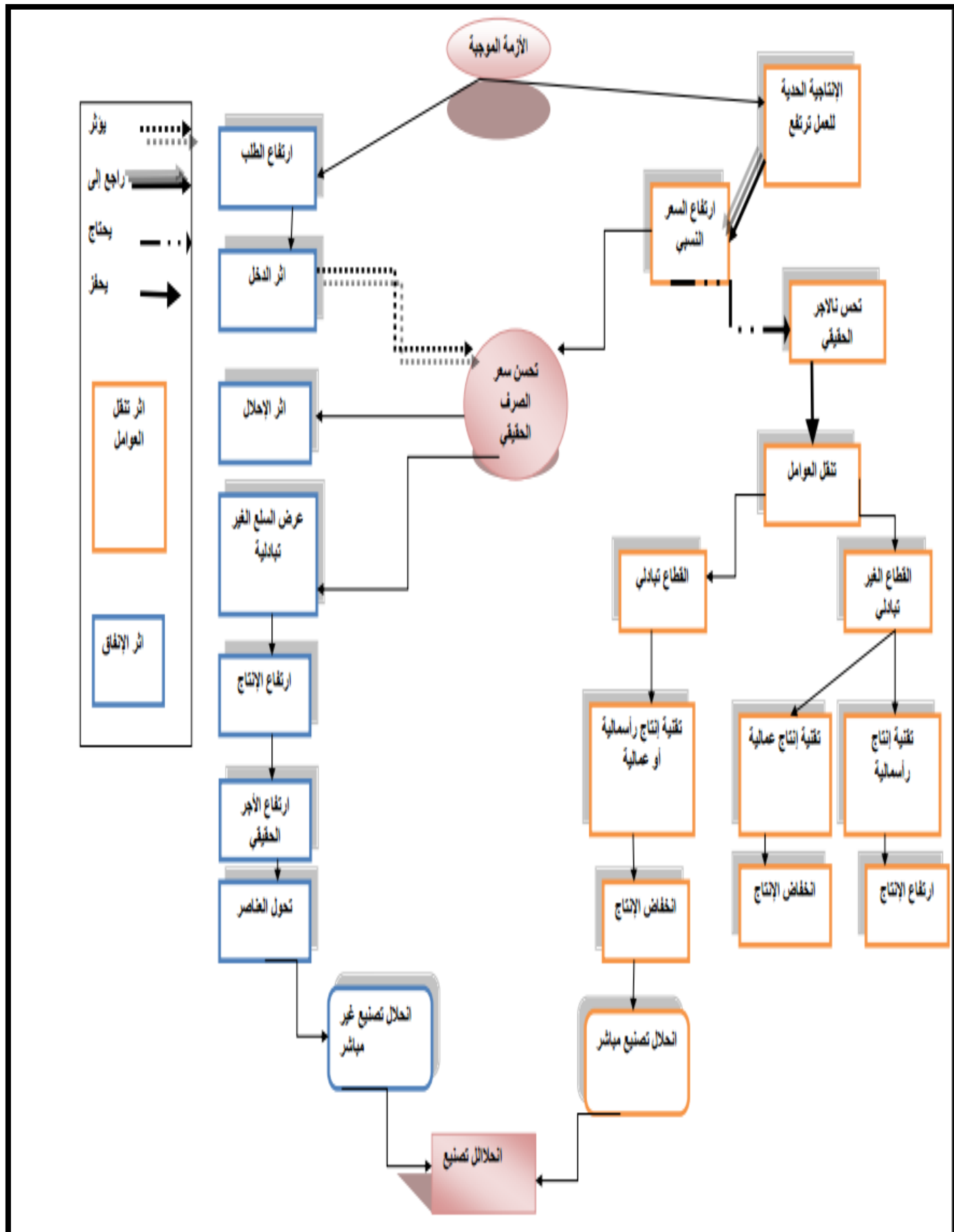
37- <http://www.World bank.org>

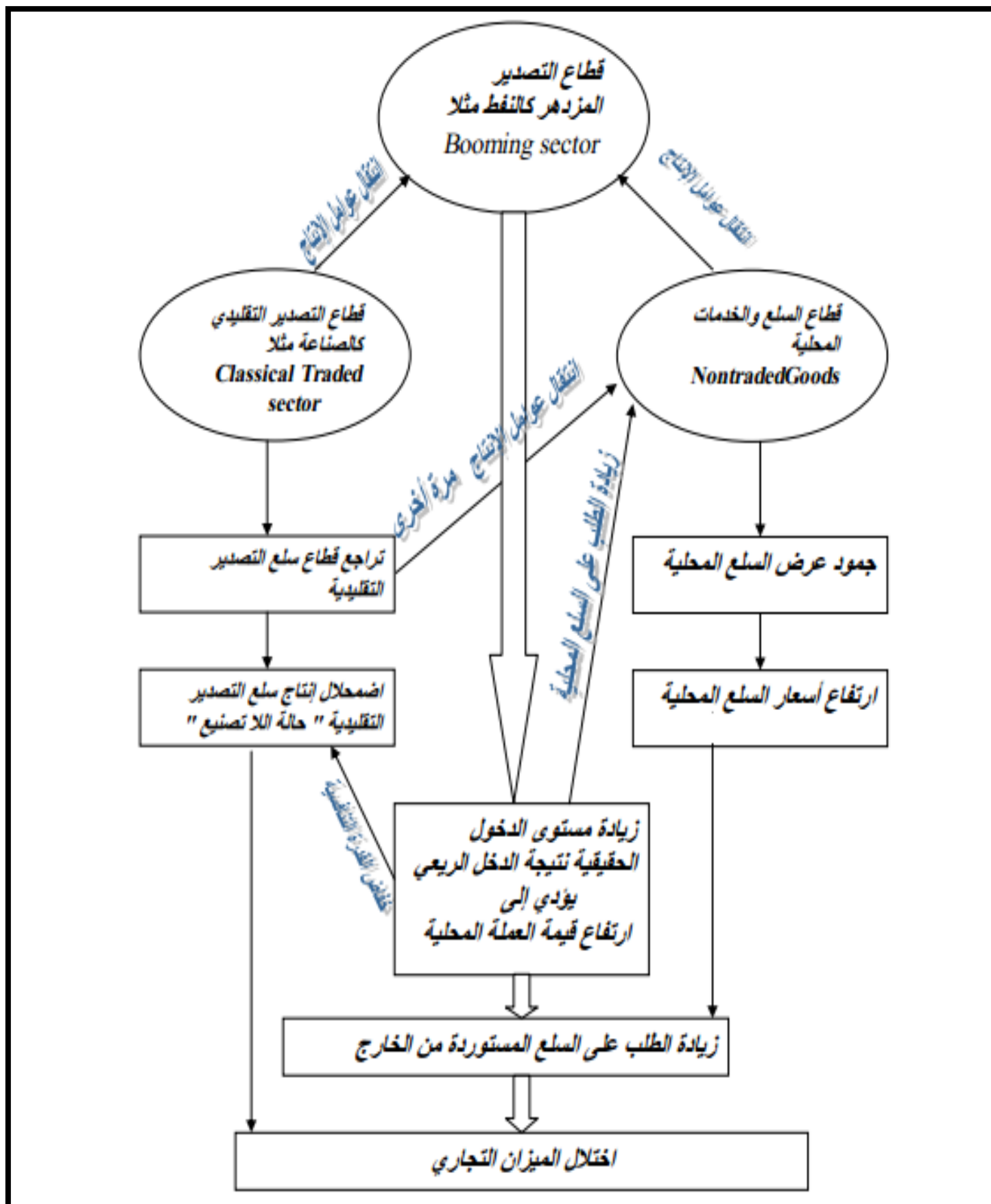
38- <http://www.prixdubaril.com>

39- <http://www.blogs.mubasher.info>

40- <http:// www.opensocietyfoundations.org>

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (100 = 2010)	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	الصناعة ( القيمة المضافة % من GDP)	أسعار النفط ( معدل التضخم لسنة 2010)
1980	8403,264531	49300000800	55800000500	312,8068898	25,86204	54,52071	99,11
1981	8392,388195	57335898100	55967399900	346,8914284	14,354	57,65171	85,82
1982	8655,209468	56361189400	61676073000	362,9056641	1,939794	57,05382	71,95
1983	8842,149946	59855585300	65499992100	380,6636333	6,804796	56,12298	63,66
1984	9053,457625	61351972900	69233492000	414,6945944	8,433506	55,80961	60,34
1985	9108,831787	64849035300	71033561100	446,6452932	4,972526	55,80247	54,54
1986	8879,51498	50582249500	70820462600	412,3700561	2,405343	53,56476	28,7
1987	8567,924398	36065140700	75069685800	364,8664356	8,84202	48,11424	33,05
1988	8249,901167	37291356200	75369963500	301,3683564	9,060963	46,42371	27,45
1989	8385,729476	43556306900	81399562200	258,3037669	16,01137	45,29246	32,22
1990	8239,249395	39287787500	84167147500	218,4427909	30,2596	45,53388	38,57
1991	7943,595941	32255273000	83409649700	130,3243804	53,7886	48,16929	32,33
1992	7900,148339	33739016200	86662619100	133,7417538	21,92611	53,15845	29,9
1993	7565,827424	31478501400	85016035300	160,5573035	13,62442	49,71594	25,28
1994	7345,454789	33398689800	82125488100	138,6101411	29,07765	48,63838	23,02
1995	7481,533896	34066665500	87299391500	116,1802972	28,57704	48,96275	23,96
1996	7653,87997	29535797200	93846847500	118,519527	24,0219	50,40057	28,42
1997	7614,865558	30244657200	99759202300	127,9179936	7,001963	51,23046	25,32
1998	7884,729521	32452517900	1,01455E+11	134,1776262	-3,13109	52,30709	15,93
1999	8023,402948	33004210200	1,07542E+11	124,015968	10,85641	46,14702	21,62
2000	8216,894521	32707172400	1,13887E+11	117,9550009	22,67751	48,00041	34,65
2001	8354,452042	33982752800	1,10812E+11	121,8473958	-0,47306	58,60672	28,32
2002	8711,970974	40609386500	1,16907E+11	113,1019959	1,320432	52,39946	27,62
2003	9222,618478	41584013300	1,25324E+11	101,8179004	8,330729	52,06833	32,82
2004	9495,397561	47031521300	1,30463E+11	102,1893703	12,24762	53,45546	43,42
2005	9919,407912	51499514000	1,38421E+11	97,80452894	16,12536	54,86524	55,8
2006	9944,129943	50572522800	1,35099E+11	97,63518298	10,5467	59,73197	63,02
2007	10128,38301	54416034500	1,34288E+11	96,3989371	6,395344	60,46465	67,37
2008	10207,87118	58007492800	1,36437E+11	100,6593305	15,31057	58,57164	92,31
2009	10198,13842	67673119400	1,32291E+11	99,52685423	-11,1616	59,45752	54,24
2010	10379,28375	70718409800	1,32291E+11	100	16,11998	48,87612	71,57
2011	10482,20148	67465362900	1,2872E+11	99,41610592	18,22801	51,41685	87,04
2012	10629,4942	76843048400	1,23828E+11	104,816739	7,452374	50,93866	86,46
2013	10713,44647	84527353200	1,1677E+11	103,289308	-0,11228	50,73627	91,17
2014	10906,85428	91796705600	1,17004E+11	105,3944998	-0,41208	47,60902	92,57





19-11:16:51 2017-مسي

Autoregressive Distributed Lag Estimates  
ARDL(3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Dependent variable is TCR  
35 observations used for estimation from 1980 to 2014

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
TCR(-1)	-.0032066	.088719	-.036144[.972]
TCR(-2)	-.062290	.11531	-.54010[.590]
TCR(-3)	.20690	.053976	3.8332[.002]
LGDP	-4.9945	79.0806	-.063156[.951]
LGDP(-1)	152.4231	55.9835	2.7226[.017]
LM	-27.2681	11.8129	-2.3083[.038]
LM(-1)	-27.2640	10.9140	-2.4981[.027]
LX	65.6029	35.4452	1.8508[.087]
LX(-1)	-88.6660	38.6099	-2.2965[.039]
LX(-2)	-90.4019	31.8141	-2.8416[.014]
LX(-3)	74.8859	26.7355	2.8010[.015]
INF	.090754	.11235	.87902[.395]
INF(-1)	-.57608	.17952	-3.2091[.007]
INF(-2)	-.18214	.13062	-1.3944[.187]
IND	-.25898	.35317	-.73330[.476]
IND(-1)	1.2657	.69656	1.8170[.092]
IND(-2)	-1.2520	.58630	-2.1351[.052]
IND(-3)	-.90271	.36861	-2.4659[.019]
PP	-.18983	.10557	-1.7980[.095]
PP(-1)	.11055	.11529	.95806[.355]
PP(-2)	.46696	.12607	3.7040[.003]
INPT	1214.5	372.5458	3.2599[.006]

R-Squared .98124 R-Bar-Squared .95093  
S.E. of Regression 3.3860 F-stat. F( 21, 13) 32.3758[.000]  
Mean of Dependent Variable 110.0851 S.D. of Dependent Variable 15.2857  
Residual Sum of Squares 149.0493 Equation Log-likelihood -75.0191  
Akaike Info. Criterion -97.0191 Schwarz Bayesian Criterion -114.1279  
DW-statistic 2.6942

Diagnostic Tests

Test Statistics	LM Version	F Version
A:Serial Correlation*CHSQ( 1)= 8.7179[.003]*F( 1, 12)= 3.9802[.069]*		
B:Functional Form *CHSQ( 1)= 1.9215[.166]*F( 1, 12)= .69709[.420]*		
C:Normality *CHSQ( 2)= 1.5785[.454]* Not applicable *		
D:Heteroscedasticity*CHSQ( 1)= 1.1793[.278]*F( 1, 33)= 1.1506[.291]*		

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation  
B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values  
C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals  
D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values

19-11:10:49 2017-مسي

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model  
ARDL(3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Dependent variable is dTCR  
35 observations used for estimation from 1980 to 2014

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
dTCR1	-.14461	.090482	-1.5983[.126]
dTCR2	-.20690	.053976	-3.8332[.001]
dLGDP	-4.9945	79.0806	-.063156[.950]
dLM	-27.2681	11.8129	-2.3083[.032]
dLX	65.6029	35.4452	1.8508[.080]
dLX1	15.5161	21.8769	.70924[.487]
dLX2	-74.8859	26.7355	-2.8010[.011]
dINF	.090754	.11235	.87902[.390]
dINF1	.18214	.13062	1.3944[.179]
dIND	-.25898	.35317	-1.3944[.179]
dIND1	2.2347	.67842	3.2940[.004]
dIND2	.98271	.36861	2.6659[.015]
dPP	-.18983	.10557	-1.7980[.088]
dPP1	.11055	.12607	3.7040[.002]
dINPT	1214.5	372.5458	3.2599[.004]
ecm(-1)	-.85859	.092133	-9.3190[.000]

List of additional temporary variables created:  
dTCR = TCR-TCR(-1)  
dTCR1 = TCR(-1)-TCR(-2)  
dTCR2 = TCR(-2)-TCR(-3)  
dLGDP = LGDP-LGDP(-1)  
dLM = LM-LM(-1)  
dLX = LX-LX(-1)  
dLX1 = LX(-1)-LX(-2)  
dLX2 = LX(-2)-LX(-3)  
dINF = INF-INF(-1)  
dINF1 = INF(-1)-INF(-2)  
dIND = IND-IND(-1)  
dIND1 = IND(-1)-IND(-2)  
dIND2 = IND(-2)-IND(-3)  
dPP = PP-PP(-1)  
dPP1 = PP(-1)-PP(-2)  
dINPT = INPT-INPT(-1)  
ecm = TCR -171.7096\*LGDP + 63.5133\*LM + 44.9330\*LX + .76808\*INF + 1.4302\*IND - .45154\*PP -1414.5\*INPT

R-Squared .98475 R-Bar-Squared .96011  
S.E. of Regression 3.3860 F-stat. F( 15, 19) 55.9526[.000]  
Mean of Dependent Variable -3.2300 S.D. of Dependent Variable 16.9530  
Residual Sum of Squares 149.0493 Equation Log-likelihood -75.0191  
Akaike Info. Criterion -97.0191 Schwarz Bayesian Criterion -114.1279  
DW-statistic 2.6942

R-Squared and R-Bar-Squared measures refer to the dependent variable dTCR and in cases where the error correction model is highly restricted, these measures could become negative.

19-11:17:47 2017-مسي

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach  
ARDL(3,1,1,3,2,3,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Dependent variable is TCR  
35 observations used for estimation from 1980 to 2014

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LGDP	171.7096	41.1688	4.1709[.001]
LM	-63.5133	15.4348	-4.1150[.001]
LX	-44.9330	12.4543	-3.6078[.003]
INF	-.76808	.22008	-3.4901[.004]
IND	-1.4302	.39328	-3.6367[.003]
PP	.45154	.14018	3.2211[.007]
INPT	1414.5	316.8715	4.4639[.001]